قضايا الأمن والاستراتيجية فى أفريقيا

حلقة نقاش

المشـــاركون :

- أ. د. على الدين هلال
- السفير احمد حجاج
- أ. د. عبد الملك عودة
- د. نازلى معوض احمد

obeikan.com

كلمة رئيس الجلسة : أ٠ د٠ على الدين هلال

نحن نتحدث عن تكامل العلوم الاجتماعية ، وعن ضرورة الحاجة الى مفاهيم مركبة تلخص وتجمع البيانات والمعلومات المختلفة المشتقة من العلوم الاجتماعية المختلفة .

ومفهوم الأمن أو مفهوم الاستراتيجية هما من المفاهيم المركبة ، فعندما نتحدث عن الأمن مثلا على الفور يأتى الى الذهن الابعاد الاقتصادية للامن : الاجتماعية ، السياسية ، الثقافية ، والمعنوية . فحينما نتحدث عن الأمن نتحدث عن ظاهرة معقدة متعددة المستويات متنوعة الأبعاد ، فهذه الجلسة تتناول بعض أو أهم قضايا الأمن والاستراتيجية فى القارة الافريقية ، سواء على المستوى الاقليمى (أى افريقيا) أو على المستوى الدولى أى علاقاتها بالتوازن الدولى أو بالقوى الخارجية ، وأعتقد أن هذه الجلسة تتمة طبيعية لجلسة حركة التحرر الوطنى ، أو استكمال استقلال الدول الافريقية ، وهذه المسألة مرتبطة أشد الارتباط بقضية الأمن سواء بمعناه الداخلى أو بمعناه الاقليمى والدولى ، فأمن الدول داخليا مرتبط بقضية بناء الدولة وبالتحـــرر ، اما خارجيا فتثار قضية مهمة خاصة بالنسبة للدول الصغيرة ومنها الدول العربية والمتمثلة فى ماهية علاقة أمن الدول الصغيرة بأمن الدول الكبرى ، وبغض النظر عن الشعارات المرفوعة أو الأمانى النبيلة ، قدر لنا أن نكـــون أبناء لدول صغيرة محدودة الامكانيات ، فأين نحن بين صراع العمالقة ؟ وهل نستطيع فعلا أن نحقق أمانينا بمعزل عن أى علاقة ما بهذه الدول الكبرى أو تلك ؟ اعتقد ان هذا السؤال وارد وربما الاجابة عليه لا تكون بنعم أم لا . وانما يجب أن نتعرف على حدود الحركة وعلى قيود هذه الحركة .

واريد ان اطرح رايا للبحث مؤداه أن افريقيـــا لم تدخل بعد ســـاحة الصراع الدولى ، فلا أستطيع أن اقارن افريقيا استراتيجيا بالمنطقة العربية ، ولا بأوروبا ولا باسيا ، فهناك فى هذه المناطق يتصارع السوفيت والامريكيون بجيوش أحيانا بين الواحد والاخر مسافة عشرة دقائق أو ربع ساعة ، هناك توجد قواعد الصواريخ ، هناك توجد الاهداف المنصوبة ازاء بعضها البعض ، اذن اعتقد أن النظرة الاستراتيجية لافريقيا يجب عندما تقارن بأقاليم العالم الأخرى ، أن تكون على مؤخرة مناطق الصراع الاستراتيجى ، ولكن اذا وافقنا

على ذلك يجب أن نطرح السؤال التالى ، الى متى سوف يستمر هذا الوضع ؟ ألا توجد مؤشرات توحى لنا بأن هذا الوضع سوف يتغير ؟ واذا تغير فالى أين ؟ وما هى تداعيه ؟ .

الملاحظة الثانية : تتمثل فيما يمكن أن نسميه بتدنى البناء التحتى للصراعات الافريقية يعنى انها صراعات تنتمى الى القرن التاسع عشر بأساليبه وقدراته ، فلا توجد معركة مثل معركة ٦ أكتوبر فى حجم السلاح وفى قوة النيران ، وفى حجم التدمير ، فنحن فى افريقيا نتحدث عن صراعات تستمر بالشهور والسنين ، ولكن بوسائل قتالية محدودة القدرة التدميرية ، وهذه سمة من سمات الصراع فى افريقيا .

الملاحظة الثالثة : تتمثل فى تعاظم دور دول غير الدولتين الأعظم فى أفريقيا : من المعسكر الغربى فرنسا على سبيل المثال ، ومن المعسكر الاشتراكى كوبا ، واذا القينا نظرة فى قائمة صادرة عن وزارة التعاون الفرنسية فيوجد وفقا لوثائق هذه الوزارة سنة ١٩٨٥ ، ١٢٧٨ مستشارا عسكريا فرنسيا من خمسة وعشرين دولة افريقية وندهش أن أسماء هذه الدول تأتى مفاجأة للبعض لأنها تضم الجزائر ، بنين ، بوركينو فاسو ، ليبيا ، موريشيوس ، تونس ، المغرب ، والسنغال ، وتوجد قوات عسكرية دائمة لفرنسا فى السنغال وفى ساحل العاج وفى الجابون وفى جيبوتى .. ثم توجد قوة تدخل سريع فرنسية على غرار قوة التدخل السريع الامريكية .

الملاحظة الرابعة : والتى تكاد تنفرد بها ظاهرة الصراع فى أفريقيا هى ظاهرة المرتزقة والتى لا تندثر بل تتزايد ، فهناك قوات مرتزقة تؤجر للقتال فى أماكن مختلفة من القارة الافريقية وهى ليست ظاهرة هامشية ، بل هى جزء مكون للقوات القتالية فى عدد من مسارح الأرض الافريقية الآن .

وهنا لابد من النظر الى الأمن الافريقى وأمن افريقيا سواء على مستوى الدول أو على مستوى أكبر ، وفى تقديرى الشخصى يتم ذلك فى اطار عمليتين تاريخيتين :

العملية الأولى : تتمثل فى الاشكال الذى تعرفه افريقيا بين سيادة الدولة وبين حق تقرير المصير ، بين الحفاظ على حدود الدولة الاستعمارية التى أصبحت مستقلة الآن وبين حركة تقرير المصير للاقليات والقبائل

التى ترى أنها لا يجب أن تكون داخل هذه الدولة ، وربما يفرض هذا علينا اعادة النظر فى الكيانات السياسية القائمة وربما التفكير فى اشكال للتركيبات الاقليمية .

العملية الثانية : تتمثل فى أن قضية الأمن لا تنفصل عن موضـــوع الاستقلال الوطنى أو التحرر الوطنى بصفة عامة وأن الأمن الافريقى مرتبط داخليا بحق تقرير المصير وخارجيا باستكمال حركة الاستقلال الوطنى والتحرر الوطنى .

فما هى — اذن — الأسئلة التى نريد أن نتحاور معها وبخصوصها فى موضوع الأمن والاستراتيجية فى افريقيا ؟ هناك عدة أسئلة منها :

— ما هى أهم بؤر التوتر أو الصراع فى القارة الافريقية ؟

— ما هى الأفاق الافريقية والدولية المترتبة على هذه البؤر من التوتر والصراع ؟

— كيف قامت بعض المنظمات الاقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية أو غيرها بمحاولة لمعالجة مصادر هذا التوتر وهذا الصراع ؟ ثم كيف يتغير وضع افريقيا وما هى علاقة الأمن الافريقى بالتوازن الاستراتيجى فى العالم . أى ما مدى تأثيرها على التوازن بين الكتلتين ؟ فالى أى مدى ما يحدث فى افريقيا سلبا أو ايجابا ، صراعا أو تعاونا يؤثر على التوازن الاستراتيجى العالمى وتحديدا التوازن بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ؟

للاجابة على هذه الأسئلة تصورنا أن هناك ثلاثة مجالات للحديث .

المجال الأول : هو مجموعة الصراعات الموجودة فى الجنوب الافريقى والمرتبطة بجنوب افريقيا .

المجال الثانى : مجالات الصراع التى هى على هامش الوطن العـــربى وتمس افريقيا وهى جنوب السودان ، تشاد ، والصحراء الغربية .

المجال الثالث : وهو مجال الصراع فى القرن الافريقى .

السفير أحمد حجاج :

صراعات الجنوب الافريقى والمرتبطة بجنوب افريقيا :

مفهوم الأمن مفهوم مركب ومعقد ، وبالرغم من كثرة التفاسير التى قيلت عن الأمن بصفة عامة والأمن القومى بصفة خاصة ، وبالرغم من اتفاق الباحثين والقانونيين والسياسيين على أن الأمن القومى أحد الدوافع الرئيسية لتفسير سلوك الدولة ومواقفها ازاء أزمة معينة ، الا انه لم يمكن حتى اليوم تحديد اطار نظرى أو تعريف جامع شامل لمفهوم الأمن القومى ، ويمكن فى هذا المجال تفسير الأمن القومى بحماية الدولة ، ووحدة أراضيها وسيادتها واستقرارها واستقلالها ومن ثم فانه يشمل عنصرين :

أولا : حماية كيان الدولة ضد أعمال العدوان الخارجى .

ثانيا : حماية الدولة داخليا وعدم تعرضها لحرب دعائية أو نفسية أو لضغوط اقتصادية .

اذا انتقلنا من هذا التعريف المجرد للامن ، لمحاولة تطبيقه على افريقيا، لوجدنا أن هناك ظاهرة تنفرد بها هذه القارة عن غيرها ، هذه الظاهرة تتمثل فى استمرار التدخلات العسكرية الأجنبية وبصورة واضحة فى السنوات القليلة الماضية ، سواء كان هذا التدخل أجنبيا أى من دول خارج القارة أو من داخل افريقيا أى من بعض دول القارة . ويكفى للدلالة على ذلك انه منذ منتصف السبعينات فقط بلغت التدخلات العسكرية التى أمكن حصرها حتى الآن عشرون تدخلا عسكريا ، وهذا العدد الضخم من التدخلات العسكرية فى أفريقيا يعكس ما يمكن تسميته بتدهور الأمن فى افريقيا . وبطبيعة الحال فان منطقة جنوب افريقيا ليست استثناء فى هذا الاتجاه العام ، بل ان تدهور الأمن فى الجنوب الافريقى أوضح بكثير مما هو عليه فى مناطق أخرى من القارة ، وذلك بحكم تواجد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا من جهة ، وبحكم تواجد قوات غير افريقية فى بعض دول القارة كأنجولا وغيرها .

هذه ظاهرة قد تستعمل للبحث عن الأسباب التى أدت اليها :

فهناك أسباب اقليمية حيث اذا ما حاولنا تحليل هذا العنصر للاحظنا وجود خلافات حادة داخل حدود الدولة الواحدة ، ترجع لأسباب عرقية أو

دينية بمعنى غياب الوحدة الوطنية ، وافتقار التجانس القومى فى دول المنطقة مما يؤدى الى صراعات داخلية للاستيلاء على السلطة .

وقد ترجع هذه الخلافات ايضا الى الأسلوب الذى يتم به تخطيط الحدود فى افريقيا حيث استهدف التقسيم تفكيك القبيلة الواحدة بين دولتين أو أكثر ، وهذه الحدود ذات طبيعة سياسية اهملت تماما الظروف الاجتماعية للقارة ، مثال ذلك ما حدث لبعض القبائل فى جنوب زائير وشمال انجولا ، وهما ساعدا بصورة مباشرة على تفاقم الخلاف بين الدولتين .

هناك عامل آخر : وهو ارث الحكم الاستعمارى ، فالدولة الاستعمارية حاولت تنمية القبائل بصورة متفاوتة وفقا لما تحتاجه العاصمة الاستعمارية لهذه المنطقة ، مما أوجب نوعا من التمايز وعدم التجانس بين القبائل وبعضها البعض ، وبطبيعة الحال عند نشوب خلاف ولو داخلى بين قبيلتين أو أكثر وعجزت احداهما عن حسم الخلاف لصالحها فانها تلجأ الى قوة خارجية أجنبية أو داخلية مما يزيد من تفاقم الخلاف العسكرى القائم .

هناك سبب آخر يتمثل فى تفاوت درجات النمو الاقتصادى فى افريقيا . وقد شهدت سنوات السبعينات والنصف الأول من الثمانينات استمرار تدهور الأوضاع فى افريقيا ، فكل فئة الدول ذات الدخل المنخفض تضعها فى خندق لا يسمح لها بالتعامل مع البنك الدولى ، كذلك فان معدل الناتج القومى العام بالنسبة لافريقيا فى انخفاض مستمر الى جانب ذلك العجز فى المديونية بالنسبة لجميع الدول بدون استثناء ، فقد شهدت افريقيا فى السنوات الأخيرة مشكلة الجفاف والتصحر وهما ظاهرتان قديمتان الا انهما اصبحتا اكثر الحاحا عن ذى قبل .

من العوامل الأخرى التى تدل على ظاهرة تدهور الأمن فى افريقيا تفاوت القوى العسكرية لدول المنطقة ، فجنوب افريقيا بصفة خاصة شهدت تضخما فى التسليح أو فى التدريب ، أو فى الانفاق العسكرى بصفة عامة ، خاصة وان السنوات القليلة الماضية ابرزت امثلة واضحة على تفاوت القوى العسكرية للدول الافريقية .

من الأسباب الدولية ، هناك عدة أسباب تتمثل فى امتداد التنافس بين القوتين الأعظم الى افريقيا ، فبالرغم من توقيع اتفاق هلسنكى للامن والتعاون

الاوربى . الا ان التنافس بين القوتين انتقل الى مناطق جديدة شـــملت بالأساس منطقة الجنوب الافريقى ، وكان للاتحاد السوفيتى فضل السبق فى هذا الموضوع بفضل دعمه المباشر لحركات التحرر فى المستعمرات البرتغالية وفقا لمبدأ بريجنيف ومستغلا فى ذلك النكسة التى منيت بها السياسة الخارجية فى فيتنام ، وقد أسفر هذا التنافس عن وجود اختلاف فى اهداف ومصالح القوتين الأعظم فى المنطقة ، فالاتحاد السوفيتى يستهدف أولا وأخيرا دعم وتأمين النظم الموالية له من ذلك تحقيق استقلال ناميبيا ، ثم القضاء على النظام العنصرى فى بريتوريا ، بينما تهدف الولايات المتحدة الامريكيـــة الى اخراج القوات من أنجولا وتحقيق استقلال ناميبيا بالطرق التى تراها واصلاح ما نسميه بالنظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، وقد اتخذ التنـــافس بين القوتين بالمنطقة أشكالا عديدة منها التشاور الامريكى السوفيتى ومنهـــا التشاور السوفيتى ـــ الانجولى ـــ الكوبى .

وهناك عامل عام ومستمر ويتمثل فى التعاون بين اسرائيل وجنـــوب افريقيا ، فاذا نظرنا الى كلا النظامين نجد أن هناك تشابها فى النظـــام الداخلى والتوجهات الخارجية ، ولم يكن من الغريب أن نشهد فى تقرير الخارجية الأخير أن اسرائيل كانت على رأس الدول التى ســـلمت بالنظام العنصرى فى افريقيا ، والتى لم تقم باعلان قرارات ، دودة للعقوبات ضد جنوب افريقيا ـــ وهى ليست عقوبات بالمفهوم الصحيح ـــ الا بعد أن ظهر أن هناك قرار من الكونجرس الامريكى يطـــالب الادارة الامريكية بوقـــف أية مساعدات تقدمها الولايات المتحدة الى أية دولة تقدم مساعدات عسكرية الى جنوب افريقيا .

هناك ايضا دور الشركات عبر القومية ، التى يوجد مقر لها فى دولة متقدمة ، ولكن لها فروع أو مصانع فى الدول الافريقية ولا ســـيما الدول النامية . وبالرغم من أن النشاط الزراعى هو النشاط الاقتصادى الرئيسى فى افريقيا الا ان نسبة اسهامه فى التجارة الدولية أقل من نسبة اســـهام التعدين ، وذلك لاعتماده على وسائل انتاج متخلفة من جانب ولزيادة حاجة الدول الافريقية الغذائية من جانب آخر وبذلك نجد أن نشـــاط الشركات متعددة الجنسية نشاط ضخم وقوى فى الدول الافريقية ، وبالتالى استتبعه التأييد والتدخل غير المباشر للدول التى تتبعها هذه الشركات .

أما فيما يخص ترتيبات الأمن فى الجنوب الافريقى فنقول أن افريقيا

ككل فى حاجة الى تدعيم الأمن بداخلها ولذلك برزت الحاجة الى اتخـــاذ اجراءات لتحقيق هذا الهدف وذلك عن طريق وضـــع ترتيبات لدعم الأمن فى القـــارة .

ومن هذه الترتيبات ما تقدمه منظمة الوحدة الافريقية وما تسعى اليه من أجل ذلك لاقرار الأمن على مستوى القارة ، حيث حدد ميثاق منظمـــة الوحدة الافريقية ذلك بالالتزام بمجموعة من المبادىء أهما ، مساواة السيادة بين جميع الدول الأعضاء فى المنظمة ، عدم التدخل فى الشئون الداخليـــة للدول الأعضاء ، احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وتحقيق كيـــان مستقل ، التسوية السلمية للنزاعات المختلفة فى القارة عن طريق التوفيق والتحكيم ، الاستنكار المطلق لاعمال الاختيار السياسى بجميع صوره وكذلك النشـاط الهدام الذى تقوم به احدى الدول ضد الدول المجـــاورة ، التأييد المطلق لقضايا التحرر الافريقية ، وتأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع النظـــم .

كما انشأ الميثاق عدة اجهزة لتحقيق هذه الأهداف فى مؤتمر رؤســـاء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ، والامانة العامة ، ولجنة الوســـاطة والتوفيق والتحكيم ، ولكن من الناحية الواقعية يلاحـــظ ان قدرة المنظمـــة على تحقيق الهدف الرئيسى لها ما زالت محدودة ، ومن أبرز مظاهر ذلك عدم اجتماع لجنة التنسيق والتوفيق والوساطة والتحكيم حتى الآن منذ انشائها ، وبالتالى لم يعرض عليها أى نزاع بين دولتين افريقيين .

فهناك — اذن — عجز داخل المنظمة عن حل المشاكل التى تعـــرض عليها كمشكلة الصحراء والمشكلة التشادية والمشكلة العنصرية فى جنـــوب القارة ، كذلك عجز المنظمة فى قدرتها عـــلى دعم قوة فى أفريقيا لدعـــم السلام سواء نتيجة الخلاف حول التشكيل أو مهام القوى وحول التمويل ، وتشاد هى الاستثناء الوحيد فى تاريخ المنظمة لتكوين هذه القوة ولكن حتى الآن هناك مشكلة تتمحور حول الناحية المالية .

أيضا نلاحظ أن هناك بعض الدول بين حين وآخر تأتى بأفكار معارضة لأهداف ومواد منظمة الوحدة الافريقية ومنها دعوة الرئيس الزائيرى موبوتو

لانشاء منظمة لافريقيا جنوب الصحراء الا أن القاهرة وبعض الدول الأخرى اتصلت بزائير لعدم الاستمرار فى هذه الدعوة لأنها ستؤدى الى تفكيك افريقيا بين افريقيا السوداء ، وباقى القارة .

هناك أيضا عجز المنظمة عن التصدى للوجود العسكرى الأجنبى على أراضى دول القارة المستقلة التى استعملت سيادتها فى دعوة بعض القوات الأجنبية مثل القوات السوفيتية فى انجولا واثيوبيا والقوات الفرنسية فى بعض دول الفرانكوفون ويرجع ذلك أساسا الى عدم قدرة المنظمة على التوصل الى صياغة واضحة محددة حول قيام هذا الدور العسكرى أو الدور الانهزامى لحل المشكلات الافريقية . وهناك أيضا عدم تنفيذ المنظمة لتوصيات لجنة الدفاع التى تكونت فى سنة ١٩٦٣ والتى استهدفت قيام تعاون عسكرى بين دول افريقيا .

أما عن ترتيبات الأمن فى الجنوب الافريقى ، ففى ظل ما ذكرناه سابقا عن تناقض مصالح القوتين الأعظم فى منطقة الجنوب الافريقى وأهمية المنطقة بالنسبة لكل من هاتين القوتين نتيجة ما تتوفر عليه من معادن رئيسية ذات صبغة استراتيجية ، فقد نجحت الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٣ فى عقد مباحثات مباشرة بين جنوب افريقيا من جانب وانجولا من جانب آخر فى جزر الراس الأخضر ، وقد أسفرت هذه المباحثات عن توقيع اتفاقية لوساكا فى فبراير ١٩٨٤ .

كذلك أمكن التوصل لانفاق التكامل بين جنوب افريقيا موزمبيق (نيا كوناتى) الذى استهدف ايقاف حد أدنى من التفرقة العنصرية ضد موزمبيق .

ولكن وكما كان متوقعا فان أى من الاتفاقين لم ينفذ والسبب الرئيسى فى ذلك هو تمايز القوة بين طرفى الاتفاق ، فالسلام لا ينم باتفاقات موقعة على الأوراق ، ولكن السلام الحقيقى لابد أن يلتزم بتوازن حقيقى للقوة بأوسع معانيها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية . أما الاتفاقات التى تتم بين طرفين يميل ميزان القوى فى اتجاه احدهما بقوة فلا يمكن أن نسميها اتفاقات سلام .

ماتفاقيتى لوساكا وبناكوناتى لم يعكسا نظام القوى فى منطقة الجنوب الافريقى ، لأن الميزان فى صالح الحكم العنصرى فى بريتوريا ، ولذلك فشل الاتفاقين فى تحقيق السلام فى المنطقة ، بل على العكس من ذلك نشط المؤتمر الوطنى الافريقى ومنظمة شعب ناميبيا (سوابو) لاثبات الذات ، وتأكيدا لقدرتهما على توجيه ضربات قوية للنظام العنصرى .

وازاء هذه التطورات ادركت السياسة الامريكية عدم امكانية تجنب القوة الوطنية فى القارة الافريقية وخاصة فى منطقة الجنوب مما دفع وزير الخارجية الامريكى الى مقابلة السكرتير العام للمجلس الوطنى الافريقى ، ويجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا ونعترف أنه لا يوجد انقسام داخل حركة التحرير الافريقية ، ولكن يوجد انقسام داخل منظمة التحرير الفلسطينية .

أما من ناحية ترتيبات الأمن الافريقية فى المنطقة فيصعب الحديث عن انجازاتها ، فقد ظهر شكل من أشكال التعاون الاقليمى ، متمثلة فى اجتماع دول الجنوب الافريقى وهى دول موزمبيق وأنجولا وبتسوانا وزيمبابوى وتنزانيا . سواء على المستوى العسكرى أو على مستوى وزراء الدفاع الا أن هذه الاجتماعات لم تسفر عن نتائج محددة باستثناء المساعدات القيمة التى قدمتها زيمبابوى لموزمبيق ، كان الهدف منها حماية المنشآت الحقيقية فى موزمبيق التى تغذى البترول الى زيمبابوى ، ولكن بالرغم من أهمية هذه الخطوة الا أنها تظل محدودة الفعالية بحيث لا يتوقع لها الاستمرار طويلا ما لم تحصل على دعم خارجى أو افريقى حيث أن امكانيات كل من موزمبيق وزيمبابوى لا تسمح بتوفير الدعم المادى أو الادارى المطلوب .

ما هو المطلوب من الأمن القومى المصرى والامن القومى الافريقى ، اذا كانت تلك هى الصورة بالنسبة للامن الافريقى ، وبصفة عامة فى الجنوب الافريقى ، فما هى العلاقة بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى الافريقى ، وكيف يمكن تحديد متطلبات الأمن القومى المصرى فى ظل الاستمرار فى تدهور الأمن الافريقى ؟

خلال سنة ١٩٨٥ أصدر وزير دفاع الحكومة العنصرية فى جنوب افريقيا تصريحا قال فيه انه يمكنه أن يقود قوة عسكرية تكتسح كل افريقيا حتى القاهرة دون أن تواجه بمقاومة تذكر ، وهذا التصريح حاليا يبين الترابط

بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى الافريقى ، وحتى يمكن ادراك سريع لهذه العلاقة يجب العودة الى كتاب « فلسفة الثورة » الذى أشـــار الى الدوافع السياسية لمصر ، والتى اوضحت أهمية القارة الافريقيـــة والأمن الافريقى بالنسبة لمصر ، والأمن الافريقى كذلك مرتبط بالأمن العربى ، فهناك عدد دكبير من الدول العربية موجود فى افريقيا ، ولذلك هناك ارتباط وثيق وقوى بين الأمن الافريقى والعربى والأمن المصرى بصفة خاصة .

د٠ نازلى معوض أحمد :

مقاربة تحليلية بين قضـــايا أفروعربية ثلاث

(تشـــاد ــ الصحراء الغربية ــ جنوب السودان)

فى محاولة لوضع اطار تحليلى عام يجمع ما بين قضايا أفروعربية ثلاث، ويوضح نقاط التلاقى ما بين خصائص ومقومات وتطورات تلك القضايا، يسعى هذا البحث فى ايجاز الى اثبات حقائق خمس تمثل فى تفاعلها ركيزة المقاربة ــ لدرجة التماثل فيما بين قضايا تشاد والصحراء الغربية وجنوب السودان .

الحقيقة الأولى :

هذه القضايا تقدم نماذج كاملة لمواريث وآثار ظاهرة التجزئة الرسمية الحدودية كنتاج أساسى للحقب الاستعمارية فى التاريخ السياسى الافريقى . ان الدراسات السياسية والاجتماعية لتطور القارة الافريقية توضح أن الدول الأوربية الكبرى صاحبة المستعمرات فى افريقيا منذ القرن ١٦ قد تطاحنت طويلا فيما بينها فى صراعات دموية بسبب تناقضات التيارات الاستعمارية حتى توصلت الى صيغة توفيقية معينة تجاهلت تماما الحقـــائق البشرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الواقعية للجماعات والقبائل والشـــعوب الافريقية الأصيلة وذلك بأن قامت تلك الدول الاستعمارية منذ أواخر القرن ١٩ (مؤتمر برلين ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥) برسم وتحديد كيانات مصطنعة افريقية خططت أقاليمها وفقا لحدود وهمية طبقا لخطوط الطول والعرض الفلكيين أو وفقا لخو طهندسية صماء دون أدنى مراعاة لاعتبارات معيشة القبائل

أو الجماعات الموجودة فى تلك الأراضى المجزأة تعسفيا من قبل الادارات الاستعمارية الأوروبية المختلفة .

وبناء على تلك الحدود المجافية للحقائق الاجتماعية استقلت الدول الافريقية فى شتى بقاع القارة وورثت مع حدودها المصنعة ثلاث أنواع من المشكلات الجسيمة(١) . فعلى الصعيد المحلى الداخلى للدولة تعانى الدول الافريقية من معضلات البناء الوطنى للدولة الحديثة وذلك من حيث مشكلات التناقضات الاجتماعية ، وانخفاض الولاء الوطنى السياسى وشيوع الصراعات القبلية بين مستويات المؤسسة العسكرية وتصاعد المطالبات الانفصالية . وعلى المستوى الاقليمى ادت أوضاع انقسام الجماعة البشرية الواحدة بين دولتين أو اكثر الى بروز المنازعات حول مناطق الحدود المشتركة بين مختلف الدول الافريقية وتوطرها الى صراعات مسلحة . وعلى الصعيد العالمى تتراكم تلك المشكلات المذكورة لتجعل من الدويلات الافريقية كيانات هزيلة القوى وقاصرة عن مواجهة احتياجات شعوبها نظرا للثغرات العميقة فى بنيانها الاقتصادى والاجتماعى بما يؤدى الى وقوعها فريسة سهلة لكافة ممارسات ظاهرة الاستعمار الجديد ، رغم استقلالها الرسمى(٢) .

والملاحظة الأساسية فى هذا الصدد تكمن فى أن القوى العالمية المعاصرة تستهدف اعادة تشكيل الواقع السياسى الداخلى الوطنى للدول الافريقية بما يحقق تلقائيا المصالح الاستراتيجية ، سياسيا واقتصاديا ودعائيا ، لتلك القوى العالمية فى المنطقة الافريقية المعنية أو فى الدولة الافريقية المستهدفة . وتستخدم القوى العالمية لتحقيق هذا التخطيط المذكور، القوى المحلية الأهلية فى تلك المناطق وتلك الدول وذلك انطلاقا من منافذ أو جسور أو معابر متنوعة الطبيعة وتكمن بنيانيا فى داخل الكيان الافريقى ذاته ، الا وهى مشكلات التخلف الاقتصادى والاجتماعى العام ، ثم ظاهرة

---

(١) مجدى حماد ، صراع القوى الكبرى فى افريقيا ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (١٧) ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٢١—٣١.

(٢) حورية توفيق مجاهد : الاستعمار كظاهرة عالمية « حول الاستعمار والامبريالية والتبعية » ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ١٢٨—١٣٦.

التجزئة سالفة الذكر ، ثم استمرارية التبعية الاقتصادية للسوق العالمى للمواد الأولية الاستراتيجية(٣) .

هذا وتعتبر قضايا تشاد والصحراء الغربية وجنوب السودان نماذج معبرة لأقصى درجة عن استثمار القوى الخارجية العالمية ، والقوى الافريقية ذات المصالح المتناقضة ، لمنفذ او لمعبر « التجزئة » التاريخية الاستعمارية وهذا ما يوضحه التحليل التالى .

فى ٥ سبتمبر ١٩٠٠ أعلنت فرنسا قيام الاقليم العسكرى التابع لها لبلاد ومحميات تشاد بحيث جمعت ما بين عرقيات مختلفة أهمها قبائل الطوبو العربية الاسلامية فى الشمال والوسط ثم قبائل السارا الزنجية بالجنوب والتى تنصرت على يد البعثات التبشيرية والارساليات المسيحية فى ظل الحكم الاستعمارى الفرنسى . وطوال ستين عاما من الحكم الاستعمارى ، مدنى وعسكرى ، دأبت الادارة الاستعمارية الفرنسية على تحويل اقتصاديات تشاد عن اتجاهها الطبيعى الى البحر المتوسط شمالا ، الى الجنوب وذلك بهدف ربطها بالمحور الفيدرالى الذى أقامته فرنسا بين برازافيل (الكونغو الفرنسى) وفورت لامى (النيجر) وهو المحور الذى كانت فرنسا تعده العمود الفقرى لما اسمته بالاتحاد الفيدرالى لافريقيا الاستوائية الفرنسية ، وكان من الطبيعى أن تقاوم الأغلبية الاسلامية العظمى لسكان الامبراطوريات القديمة فى الأجزاء الشمالية من البلاد التشادية (مثل امبراطورية كانم فى القرن ١٣ — وامبراطورية كانو فى القرن ١٤ — وامبراطورية وودى) ، الوجود الفرنسى الاستعمارى . لهذا اتجهت الادارة الفرنسية الى التقرب من سكان الجنوب واستعانت بهم ليشكلوا كوادر ادارية فى خدمة شئون الاقليم . وهكذا تكونت فى ظل الحكم الاستعمارى كوادر تشادية من سكان الجنوب ممن اعتنقوا الدين المسيحى كما انتقل النشاط الاقتصادى من الشمال الى أقاليم الجنوب والجنوب الشرقى الذى سمى بالتشاد المفيد Le Chad Utile وكانت تلك الكوادر الجنوبية تنتمى الى قبائل السارا وهى التى ستتولى شئون الحكم بعد الاستقلال والتى منها

---

(3) A.P. Thornton, Imperialism in the Twentieth Century, the Macmillan Press Itd., 1977, London, P. 3.

سيكون الرئيسان الأولان لدولة تشاد المستقلة ، فرانسوا طومبلباى حتى ١٩٧٥ ، ثم فيليكس معلوم (١٩٧٥ — ١٩٧٩)(٤) .

كذلك أدت السياسة التعليمية التى انتهجتها فرنسا فى تشاد الى خلل جسيم فى موازين القوى الاجتماعية والثقافية حيث تركزت الشهادات العلمية فى ابناء الجنوب وارتفع مستواهم الثقافى وخبراتهم الادارية بالنسبة لابناء الشمال مما ادى الى خلل اقتصادى واجتماعى وثقافى خطير فى البنية الوطنية للدولة التشادية بعد الاستقلال ، برز فى صورة انقسام حاد بين أهالى الشمال وأهالى الجنوب(٥) .

يضاف الى ذلك أن فرنسا بعد استقلال تشاد قد أبقت قوات عسكرية لها فى اقاليم الشمال الثلاثة بوركو — ايدى — تيبستى B. E. T فى ادارة شاملة للمنطقة حتى ١٩٦٥ حيث كان العسكريون الفرنسيون حتى ذلك التاريخ يقومون بأعمال المحافظين والقضاة والأطباء فى ذلك النطاق الأرضى الشاسع الذى تبلغ مساحته ٥٨٠ الف كم٢(٦) . هذا بالاضافة استمرار وجود قوات فرنسية قدرت بحوالى الف رجل فى قاعدة نجامينا وذلك بناء على اتفاقيات التعاون العسكرى المبرمة بين فرنسا وثلاث من دول المجموعة الفرنسية الافريقية هى تشاد وجمهورية وسط افريقيا وجمهورية الكونغو برازافيل فى اغسطس ١٩٦٠(٧) .

وهكذا ورثت الدولة التشادية نظاما مركزيا بحدود مصطنعة ويضم عرقيات مختلفة متنافرة واقتصاد قومى متباين التوزيع يخضع لتفوق

---

(٤) نبيه الاصفهانى : أزمة تشاد بين الصراع والمصالحة الوطنية ، السياسة الدولية ، العدد ٥٧ ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ١١٦ .

(5) Virginia Thomson & Richard Adloff, Conflictuin Chad, Berkeley, University of California, Institute of International Studies 1981, PP. 2 — 7.

(٦) نبيه الأصفهانى : تشاد من الحرب الأهلية الى حرب التحرير ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، ابريل ١٩٨٧ ، ص ٢٢٠ .

(٧) الهيئة العامة للاستعلامات ، الحرب الأهلية فى تشاد ، دراسة تحليلية ، نشرة خاصة ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٦٠ .

العرقيات التى تعاونت بالأمس مع الادارة الفرنسية وذلك على حساب سائر العرقيات الأخرى .

ولا أدل على عمق تعبير القضية التشادية عن ظاهرة ميراث التجزئة الاستعمارية من تصريح أدلى به وزير الدفاع الفرنسى الأسبق بيير مسمير فى يوليو ١٩٨٣ حين قال : « ان تشاد ما هو فى الحقيقة سوى نتاج للاستقطاعات التى أجراها الاستعمار فى افريقيا . فبعد أن قامت كل من الامبراطوريات الفرنسية والبريطانية والمانية برسم خط حدود لها ، كان الجزء المتبقى فى وسط افريقيا هو تشاد » .

أما فيما يتعلق بقضية السودان ومدى تعبيرها الواقعى عن مضاعفات ظاهرة التجزئة الاستعمارية التاريخية فى افريقيا ، فان الحدود السياسية للسودان بالمعنى القانونى الدولى المتعارف عليه قد رسمتها القوى الاستعمارية الأوربية عبر عقود متعددة من الزمن(٨) ، فقد تحددت الحدود الشمالية مع مصر نتيجة اتفاقية الادارة الثنائية سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا ومصر ، وخططت بريطانيا الحدود الشرقية للسودان بالاتفاق مع اثيوبيا ، وبالنسبة للحدود الغربية فقد دخلت بريطانيا وفرنسا فى مساومات استمرت حتى عام ١٩٢٤ وتم بموجبها تخطيط الحدود مع تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى . وفى الشمال الغربى تم اتفاق بريطانى ايطالى عام ١٩٣٤ بمنح ايطاليا — الدولة الاستعمارية فى ليبيا — المثلث الواقع فى شمال غرب السودان .

أما الحدود الجنوبية فقد تم تخطيطها فى فترة زمنية امتدت حتى عام ١٩٣٠ بموجب اتفاقيات بريطانية بلجيكية حول تخطيط الحدود بين السودان والكونغو البلجيكى (زائير حاليا) . كذلك قامت بريطانيا بصفتها الحاكمة فى السودان وفى أوغندا وكينيا بتعديلات الحدود الادارية بين هذه البلاد الثلاث . هذا وقد قررت بريطانيا بعد احتلال كل السودان ، فصل الجزء الجنوبى عن الشمالى واعتبرت خط عرض ١٠ شمالا هو الحد الفاصل بين الشمال والجنوب . ومن ثم يتحدد النطاق الأرضى لجنوب السودان بخط

---

(٨) عطية عبد الجواد : مشكلة جنوب السودان ، السياسة الدولية ، عدد ٢ ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ص ١٧٣—١٨٢ .

العرض ١٠ ويمتد جنوبا حتى شمال بحيرة البرت فى أوغندا ويضم مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل وفتحت السياسة الاستعمارية البريطانية المديريات الجنوبية أمام البعثات الكنسية العالمية لنشر الديانة المسيحية فى جنوب السودان كما منحت تلك البعثات حق فتح المدارس لتعليم النشء وكان رجال الكنيسة فى تلك المدارس يصورون لأطفال الجنوب أبناء الشمال كتجار رقيق لا هم لهم سوى قنص الجنوبيين وبيعهم فى أسواق النخاسة فى الشمال كما كانوا يؤكدون لهم بأن الشماليين هم غزاة للسودان قدموا من الجزيرة العربية ويجب تحرير السودان منهم(٩) .

وفى ظل الحكم البريطانى صدرت عدة قوانين تفصل ما بين الشمال والجنوب حتى على مستوى الانتقالات البشرية فيما بين النطاقين السودانيين وذلك مثل قانون المناطق المغلقة (١٩٢٢) . وترتب على تطبيقات هذه القوانين انشاء نظم ادارية وعسكرية وثقافية خاصة فى مناطق جنوب السودان . هذا ولقد كان الاتجاه السياسى السائد لدى الادارة الانجليزية ، وهو فصل مناطق جنوب السودان فى صورة دولة مستقلة عن باقى السودان أو ضمها الى أوغندا فى دولة واحدة . الا أن السياسة البريطانية تغيرت فى اطار مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ حيث تقرر بقاء المديريات الجنوبية جزءا من السودان(١٠) .

وللدلالة على مدى انطباق ظاهرة التجزئة على الكيان السودانى الوطنى فان أول تعداد للسكان فى السودان عام ١٩٥٦ قد أوضح أن البلاد يعيش فيا ٧٥٢ قبيلة تتحدث ١١٤ لغة مكتوبة ومنطوقة ومن بين هذه اللغات نجد ٥٠ لغة فى مناطق جنوب السودان وبالنسبة للاصول الاثنية للسكان يتضح أن ٤٠٪ من السكان ينتسبون الى قبائل عربية وان ٣٠٪ من السكان جنوبيون من أصول افريقية وان ١٢٪ من السكان من قبائل غرب افريقيا

---

(٩) صلاح كردوس : السودان ومشكلة الجنوب ، مجلة الباحث العربى، العدد ٨ ، يوليو ١٩٨٦ ، مركز الدراسات العربية ، لندن ١٩٨٦ ، ص‌ص ٤١ — ٤٢ .

(١٠) عبد الملك عودة : حالة جنوب السودان ، ندوة التعددية فى الدول العربية ، المركز الاردنى للدراسات والمعلومات ، الاردن ١٩٨٦ ، ص ٧ .

المتجنسون بالجنسية السودانية ، كما أن ٥١٪ من السكان يتكلمون اللغة العربية وان ٤٨٪ يتكلمون لغات محلية(١١) .

اما مشكلة الصحراء الغربية فهى كذلك انعكاس مباشر لميراث التجزئة الاقليمية الاستعمارية الأوروبية فى غرب وشمال غرب القارة الافريقية منذ القرن الماضى . فلقد كان اقليم الصحراء الغربية تاريخيا جزءا من الممالك والدول الاسلامية التى تعاقبت على شمال غرب افريقيا مثل الادارسة والأغالبة والمرابطين ثم العلويين(١٢) .

وفى اطار التسابق المحموم بين الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى (فرنسا وبريطانيا والبرتغال واسبانيا) على اقتسام القارة الافريقية بينها فى اواخر القرن ١٩ قامت اسبانيا باحتلال اجزاء من الصحراء الغربية فى ١٨٨٤ ، هى وادى الذهب والساقية الحمراء . وبعد سلسلة من المقاصات الاستعمارية بين فرنسا واسبانيا استحوذت اسبانيا على منطقتين اضافيتين هما طرفاية وسيدى افنى التى اصبحت مركزا للادارة الاستعمارية الاسبانية لاقليم الصحراء الغربية . وتعاقبت الاتفاقيات الاستعمارية بين فرنسا واسبانيا ما بين عام ١٩٠٠ و١٩٣٤ بشأن تحديد النطاق الأرضى للصحراء الغربية(١٣) . وبذلك خططت حدود اقليم الصحراء وفقا لاعتبارات التوازن المصلحى فى شمال غرب القارة الافريقية بين فرنسا واسبانيا .

وفى عام ١٩٥٨ تنازلت اسبانيا للمغرب بعد استقلاله فى ١٩٥٦ عن منطقة طرفاية التى كانت فرنسا قد منحتها لاسبانيا بموجب اتفاقية ١٩١٢ . ثم تنازلت اسبانيا عن منطقة سيدى افنى للمغرب فى ١٩٦٩ وبذلك تقلص اقليم الصحراء الغربية الى منطقتين فقط هى وادى الذهب والساقية

---

(١١) المرجع السابق ، ص ٥ .

(١٢) جمال زكريا وصلاح العقاد : مشكلة الصحراء الاسبانية سابقا ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ص ٣٦٣—٣٦٩ .

(١٣) مجلة الموقف العربى : الملف الكامل لمشكلة الصحراء ، يناير ١٩٧٧ .

الحمراء ، وهما حاليا القاعدة الأرضية لمشكلة الصحراء لغربية بين أطرافها المتعددة(١٤) .

نخلص من العرض السابق أن القضايا الثلاث هى تجسيدات سياسية حية لنواتج ومواريث سياسات القوى الاستعمارية الأوروبية مى تجـزئة أراضى القارة الافريقية بحدود مصطنعة تجافى الحقائق البشرية والمعطيات الاجتماعية الواقعية فيها .

الحقيقة الثانية :

هذه القضايا الثلاث تقدم نماذج عملية تطبيقية لاستمرارية الحقيقة الأزلية لطبيعة محددات الصراع الدولى على مر العصـــور فى التاريخ الانسانى ، تلك الحقيقة التى تمحورت دوما حول تصارع القوى العالميـة الرئيسية المهيمنة فى المرحلة الزمنية المعينة ، على نقاط أرضية محددة من بقاع العالم تتوافر فيها ركيزتان أساسيتان : أولهما الأهمية الاستراتيجية الخاصة للموقع محل الصراع ، اقليميا بحريا أو بريا . وثانيهما وفرة الموارد الطبيعية بأنواعها فى باطن أو سطح ذات الموقع محل الصراع .

وبالنظر الى مواقع وموارد كل من تشاد والصحراء الغربية وجنـوب السودان ، نجد أن هذه الحقيقة الأزلية المذكورة تنطبق تمام الانطباق على القضايا الثلاث محل التحليل فى هذا البحث .

ان تشاد تمثل نقطة أساسية فى القلب الاستراتيجى للقارة الافريقية وتتوسط بأقاليمها اراضى كل من ليبيا شمالا والنيجر ونيجيريا غربا وجنوب غرب ، والسودان شرقا ، وافريقيا الوسطى والكاميرون جنوبا . وبـذا تكون أراضى تشاد حلقة الوصل الاستراتيجية والحضارية ما بين عالم العروبة والاسلام فى شمال القارة ثم دنيا الزنوجة والديانات غير الاسلامية ، داخل

---

(١٤) ايناس المهدى : مشكلة الصحراء الاسبانية سابقا ، رسـالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعـة القاهرة ، ١٩٧٨ .

(١٥) اجلال محمود رأفت ، تشاد ، دراسة تحليلية لجذور وطبيعـة الحرب ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٨٣ ، ص ص ٥ — ٧ .
— V. Thomson & R. Adloff, op. cit., P. 3.

القارة فى وسطها وجنوبها(١٦) . كذلك فان أراضى تشاد تمثل الجسر الأرضى الاستراتيجى البالغ الخطورة ما بين دول شرق القارة ودول غرب القارة . ومن الناحية الاقتصادية قد تبدو تشاد خارجة عن نطاق البلاد ذات الجذب الاقتصادى ، الا انها تشتمل على قدرات اقتصادية مستقبلية هامة(٤٦) .

فبالاضافة الى ثروتها الزراعية من محصول القطن اساسا فى المناطق الجنوبية منها ، وثروتها الحيوانية فى القطاع الأوسط بها ، فان الدراسات الحديثة تثبت توافر خام اليورانيوم بكميات كبيرة فى شمال البلاد بجبال تيبستى وقطاع أوزو بالذات هذا الى جانب اكتشافات نفطية حديثة فى جنوب وجنوب شرق وشمال البلاد التشادية(١٧) .

ولاقليم الصحراء الغربية اهمية استراتيجية بالغة الخطورة ، فهو يطل على المحيط الاطلنطى بساحل شديد الوطل يبلغ ١١٠٠ كيلو مترا ومساحته ضخمة (ثلث مليون كم٢) (١٨) .وهو يقع بين ثلاث دول فى موضع شديد التميز والخصوصية . فالمغرب تحده شمالا وغربا وموريتانيا تحده جنوبا وشرقا بينما تتلاصق معه أراضى الجزائر فى أقصى شمال شرق اقليم الصحراء وأقصى جنوب غرب الجزائر(١٩) .

وتتميز الصحراء الغربية بثروات اقتصادية طبيعية وتعدينية هائلة . فبالاضافة الى الثروة السمكية الهائلة على طول سواحلها فان باطنها يزخر بالثروات المعدنية الضخمة ، من الفوسفات والنفط والحديد واليورانيوم

---

(١٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص‌ص ١٣٣ — ١٢٧ .

(17) V. Thomson & R. Adloff, op. cit., p. 142.

(18) Halim Barakat ed., Contemporary North Africa : Issues of Development & Integration. Center for Contemporary Arab Studies, Washington D.C., 1984, P. 3.

(19) John Damis, «The Western Sahara Dispute» in Halim Barakat ed., Contemporary North Africa, op. cit., PP. 138 - 150.

والزنك والرصاص . وتقدر كميات انتاج الفوسفات الصحراوى بـ ١٠ مليون طن سنويا مما يجعل للصحراء الغربية المرتبة الرابعة العالمية فى انتاج هذه المادة المسماة بالذهب الأبيض نسبة الى شدة تخصيبها للاراضى الزراعية، وذلك بعد امريكا والاتحاد السوفييتى والمغرب(٢٠) .

كذلك تتعاظم أهمية اقاليم جنوب السودان بالمنظور الاستراتيجى والاقتصادى ذلك أن جنوب السودان يمثل عمقا ارضيا بالغ الخطورة لمنطقة بلاد القرن الافريقى وهو حلقة وصل ما بين أقصى شرق القارة ، وقلب القارة بالاضافة الى وقوع كامل أراضيه فى نقطة متميزة الأهمية بالقرب الشديد من منابع نهر النيل ، وهو الشريان النهرى الضخم الذى تعتمد عليه فى أنشطتها الزراعية ٩ دول افريقية .

وفى جنوب السودان ثروة تعدينية كبيرة متمثلة فى اليورانيوم والحديد والنفط والنحاس ، خاصة فى مديريتى أعالى النيل وبحر الغزال ، حيث تفجر النفط عام ١٩٨١ بطاقة ١٥ الف برميل يوميا . كما تقدر احتياطيات النفط فى المنطقة ما بين ٢٣٠ و٤٠٠ مليون برميل(٢١) . ومن ثم فان جنوب السودان يقدم كل مقومات الوفرة الانتاجية فى المجالات الزراعية والحيوانية والصناعية .

وبذلك تتلاقى القضايا الثلاث من حيث كونها ميادين صراع وبؤر ساخنة أفروعربية يجمع ما بينها الموقع الخطير استراتيجيا والثروات الواعدة اقتصاديا .

الحقيقة الثالثة :

هذه القضايا الثلاث محل التحليل هى قضايا افروعربية صميمة الازدواجية فى طبيعة أراضيها محل الصراع وفى هوية اطرافها الاقليمية

---

(20) John Damis, «Con flict in Northwest Africa. The Western Sahara Dispute.» Stanford, Hoover Institution Press, 1983, PP. 38 - 44., PP. 133 - 137.

(٢١) صلاح كردوس ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ — ٥٠ .
— عبد الملك عودة ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

المتنازعة بما قد يؤدى بالباحث او الدارس الى توقع ان تثير تلك القضـــايا مسائل تدخل فى نطاق تنازع الاختصاص التنظيمى فى تسوية أو حل تلك الصراعات الثلاث ما بين جامعة الدول العربية وهى الاطار التنظيمى الذى يجمع ما بين كافة الدول العربية الاسيوية منها والافريقية ، وبين منظمـــة الوحدة الافريقية بصفتها الهيكل التنظيمى القارى المختص بشئون الســـلم القارى فى افريقيا ما بين جميع الدول الافريقية العربية منها وغير العربية .

الا ان الواقع الجدير بالملاحظة والتسجيل هو أن الاهتمام الفـــعلى الدؤوب بتطورات هذه القضايا الثلاث وبصفة خاصة بقضيتى تشـــــاد والصحراء الغربية نظرا لطبيعة مشكلة جنوب السودان الداخلية فى اطار دولة واحدة ، انما جاء من جانب المنظمة القارية الافريقية أساسا فى صورة قرارات واضـــحة بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطيـــة المنبثقة تنظيميا من جبهة البوليساريو ثم الاعتراف بشرعية حكومة حســـين حبرى المركزية فى نجامينا وكذا رفض محاولة من قبل أبناء جنوب السودان للنيل من البناء الوطنى الموحد لدولة السودان .

وعلى الرغم من أن هذه القضايا الثلاث جميعها تتجسد فيها همـــوم حقيقية للضمير العربى العام وتتمثل فيها مخاطر اكيدة على الفكرة العربية ذاتها الا أن جامعة الدول العربية لم يكن لها دور يذكر فيها ربما لغلبة الطابع الافريقى على الصبغة العربية فى أغلب جوانب تلك القضايا باستثناء قضية الصحراء الغربية وربما لظروف الضعف الشديد الذى لحق بفعاليات وقدرات المنظمة العربية الاقليمية من جراء تجميد عضوية ونشاط مصر فى أجهزتها المختلفة . الا أن الاعتبار الأرجح الذى يفسر النشاط الكثيف نسبيا الذى تضطلع به المنظمة الافريقية فى جهود تسوية تلك القضايا سلميا انما يكمن فى كون الصراعات الدائرة فى الصحراء الغربية وتشاد وجنوب السودان . تتركز فى جوهرها حول معضلة المفاضلة أو الخيار الحاسم ما بين الوحدة الوطنية للدولة الافريقية المستقلة بنفس الحدود الرسمية التى انشئت ككيان مستقل دولى على أساسها وبصرف النظر عن خلفيات رسم تلك الحدود فى ظل الحكم الاستعمارى السابق ، أم اطلاق الحق السياسى الانسانى المعترف به فى الفقه الدولى المعاصر وهو حق تقرير المصير للشعوب أو الجماعات أو للقبائل المتواجدة داخل الدولة الافريقيةالمعنية والتى تحكمها اقليميا سياسيا تلك الحدود الرسمية القائمة .

ولقد عالج المشرع الافريقى وهو بصدد وضع ميثاق اديس ابابا المنشىء لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ هذه المعضلة المذكورة بأن قرر مبـــدأ قانونيا ثابتا ضمن المبادىء المقننة للعلاقات الدولية الافريقية بين دول القارة بعضها بالبعض وهو مبدأ قدسية الحدود السياسية الافريقية وقت الاستقلال أى الرفض البات لأى محاولة ماس بالحدود القائمة رسميا فيما بين أقاليم الدول الافريقية . والحكمة العملية التى بنى عليها هذا المبدأ القانونى المذكور عن الاحترام المطلق للحدود القائمة عند الاستقلال تكمن فى نظرة واقعية الى العواقب الوخيمة التى لابد وأن تنجم عن محاولات تغيير أو تعـــديل تلك الحدود بما يتوافق مع مطالب الجماعات البشرية والقبائل الافريقيـــة التى تقسمها تلك الحدود بين دولتين افريقيتين متجاورتين أو أكثر(٢٢) ولذا فقد قدر المشرع الافريقى انه مهما كانت الحدود الافريقية القائمة ظالمة على المستوى الاجتماعى والانسانى ، فان الحفاظ عليها يمثل اضرارا أقل بكثير من المجازر وحمامات الدم التى ستنزلق اليها الدول الافريقية فى دوامات من الحروب المحلية التى لا نهاية لها لو حاولت احداها أو بعضها تغيير تلك الحـــدود أو تعديلها بالقوة .

وقد اعترفت جميع الدول الافريقية بالتزامها القانونى الكامل بهذا المبدأ عن الاحترام المطلق المتبادل لحدودها السياسية الرسمية القائمة ما عـــدا دولتين هما المملكة المغربية وجمهورية الصومال واللتان انضمتا الى عضوية منظمة الوحدة الافريقية بصورة لاحقة على نشأة المنظمة مع استخدام حقها فى مبدأ التحفظات الملزومية فى الفقه الدولى وبناء عليه تحفظت الدولتان على مبدأ قدسية الحدود وذلك لأن للمغرب مفهوم خاص تاريخى للحدود كما أن الصومال كانت وما تزال تطمح الى توحيد القومية الصومالية المقسمة فى القرن الافريقى ما بين اثيوبيا وكينيا وجمهورية الصومال .

وجدير بالذكر على وجه الخصوص أن منظمة الوحدة الافريقية قد قبلت فى عضويتها الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية فى ١٩٨٢ انطلاقا من

---

(٢٢) بطرس غالى ، العلاقات الدولية فى اطـــار منظمة الوحـــــدة الافريقية ، مكتبة .

مبدأ قدسية الحدود ونظرا لاعتراف أكثر من نصف الدول الأعضاء فى المنظمة بالدولة الصحراوية(٢٣) .

ولمنظمة الوحدة الافريقية جهود واضحة فى تسوية قضية تشاد سواء فى نطاق مؤتمرات القمة المتعاقبة فيها منذ أواخر السبعينيات أو فى شكل لجان توفيق ومصالحة وتوسط بين الأطراف المتصارعة محليا فى تشاد أو حتى فى صورة تشكيل قوة حفظ سلام افريقية تكلفت ٦٠ مليون دولار من ميزانية المنظمة(٢٤) ، وتكونت من قوات تابعة لخمس دول افريقية هى السنغال وبنين ونيجيريا وزائير وكينيا ، وتم ذلك فى اطار مؤتمر القمة الافريقى الثامن عشر فى نيروبى سنة ١٩٨١(٢٥) .

واقتصر دور جامعة الدول العربية فى مواجهة ومعالجة قضية الصحراء الغربية رغم عروبة جميع أطرافها على مهام الوساطة الدبلوماسية أو المساعى الحميدة التى يقوم بها الأمين العام لجامعة الدول العربية لتقريب وجهات النظر المتعارضة بين تلك الاطراف وذلك سواء من قبل الأمين العام السابق محمود رياض أو الأمين الحالى الشاذلى القليبى فى صورة زيارات شخصية الى عواصم الدول المتنازعة الثلاث المغرب والجزائر وموريتانيا ، ثم تقديم تقارير بهذا الشأن الى مجلس الجامعة(٢٦) . الا أن هذا الجهد من أجل التسوية السلمية لصراع الصحراء لم يحقق المرجو منه حتى الآن .

نخلص مما سبق الى أن الطبيعة الافروعربية حميمة الازدواجية للمنازعات الثلاث محل التحليل فى هذه الدراسة لم يتولد عنها أى شكل

---

(٢٣) محمد عيسى الشرقاوى : أزمة المنظمة الافريقية وقضية البوليساريو ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٦٩ ، يوليو ١٩٨٢ ، ص ص ١٦٢ — ١٦٤ .

(٢٤) أحمد أحمد السولية : تشاد وقوات حفظ السلام الافريقية ، السياسة الدولية ، عدد ٦٨ ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ص ١٣٠ — ١٣٤ .

(٢٥) مجدى حماد : مؤتمر القمة الافريقى فى نيروبى ، السياسة الدولية ، عدد ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ص ١٢٢ — ١٢٥ .

(٢٦) بطرس غالى : جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٧٨ .

من اشكال التضارب فى الاختصاص التنظيمى ما بين المنظمتين الافريقية والعربية القائمتين بالفعل فى الساحة السياسية العامة المحيطة بالقضايا الثلاث . بل على العكس ورغم جهود منظمة الوحدة الافريقية الواضحة فى قضية تشاد على وجه الخصوص فان المنظمتين لم تقدمان حتى وقتنا الراهن انجازا حقيقيا فى مجال تسوية احدى تلك القضايا . ومن دلائل ضعف منظمة الوحدة الافريقية فى المواجهة الحاسمة لتلك القضايا انها قد لجأت فى توصيات مؤتمرات القمة فى السنوات الأخيرة ، الى شبه احالة الى الأمم المتحدة ومثال ذلك توصيتها فى مؤتمر القمة التاسع عشر فى نيروبى باجراء استفتاء شعبى لحق تقرير المصير بين أهالى اقليم الصحراء الغربية تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة والمنظمة الافريقية معا(٢٧) .

الحقيقة الرابعة :

هذه القضايا الافروعربية الثلاث تجمع ما بينها خصائص الصعوبة الشديدة او التعسر فى الحل أو فى التسوية النهائية التوفيقية فيما بين أطرافها . وآية ذلك تتجلى فى تكنيكات أو آليات التعامل مع تطورات ووقائع تلك القضايا من جانب مختلف القوى المعنية بها حيث تجتمع القضايا الثلاث فى نفس الأدوات المتزامنة وفى نفس الأساليب المستخدمة من أجل الحل أو السعى نحو التسوية النهائية .

لقد لجأت الأطراف المتصارعة جميعا الى اداة العنف المادى المسلح بصورتيها الأساسيتين : العنف المادى غير الرسمى وغير النظامى أى حرب العصابات ، ثم العنف المادى النظامى أو الحكومى اى استخدام القوات المسلحة الرسمية الحكومية .

ففى تشاد استمرت الحرب الأهلية بين قوات الحكومة المركزية الممثلة حتى عام ١٩٧٥ للعناصر الجنوبية ضد حرب العصابات الشاملة التى شنتها فصائل القوات العسكرية الشمالية وتحول الموقف منذ أواخر السبعينيات الى صراع مسلح على السلطة المطلقة بين نفس الفصائل الشمالية فيما بينها

---

(27) John Damis, «The Western Sahara Dispute», op. cit., PP. 149 - 150.

حيث أصبحت القوات الحكومية متمثلة فى جناح يقوده حسين حبرى ضم فصائل المنشقين بزعامة جوكونى عويدى والتى حملت السلاح ضد رفاق الأمس . وعاد المسرح السياسى يتحول مرة ثالثة فى السنوات القليلة الماضية الى مواجهة عسكرية من جانب القوات التشادية ضد قوات خارجية قوامها القوات المسلحة النظامية الرسمية الليبية(٢٨) .

كذلك فان اقليم الصحراء الغربية هو ساحة دموية منذ فبراير ١٩٧٦ فيما بين قوات البوليساريو التى تشن حرب عصابات متقطعة ما بين الشدة والكثافة والوهن والتباطؤ حسب امدادات السلاح الخارجية اليها ، ضد القوات المسلحة المغربية التى تحتل معظم مساحة الاقليم لصحراوى ومعها القوات المسلحة الموريتانية التى كانت تحتل وادى الذهب بجنوب الاقليم حتى خرجت موريتانيا من ميدان المعركة ذاتها فى ١٩٧٩ بعد أن انهك اقتصادها من جراء نفقات الصراع المسلح فأصبحت المواجهة العسكرية منذ بداية الثمانينيات تتركز ما بين القوات المغربية النظامية والعمليات الفدائية لقوات البوليساريو(٢٩) .

أما فى جنوب السودان فقد حمل الجنوبيون السلاح ضد الحكم المركزى فى الخرطوم منذ أواسط الخمسينيات وحتى الآن ، حيث قادت منظمة الانيانيا الجناح العسكرى لحزب سانو الجنوبى هذه المعارك حتى أوائل السبعينيات ، ثم أصبحت القيادة فى حرب العصابات الجنوبية لجيشى التحرير الشعبى السودانى بزعامة العقيد جون قرانق فى الوقت الحالى . كذلك فقد واجهت القوات المسلحة الحكومية المركزية بالعنف المنظم ، كافة تطورات القضية الجنوبية منذ استقلال السودان وحتى الآن(٣٠) .

---

(٢٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨ — ١٣٩ .

(٢٩) بطرس غالى : حرب الصحراء فى المغرب العربى ، السياسة الدولية ، عدد ٤٤ ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ص ٢٥ — ٤٥ .

— Tony Hodgas, «The Origins of Saharouri Nationalism Thrid World Quarterly 5, n_o 1 (January 1983). PP. 28 - 57.

(٣٠) عبد الملك عودة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ — ٤٢ .

— صلاح كردوسة ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢ — ط٤٦ .

ومن جهة أخرى فان أطراف الصراع والقوى المعنية بهذه القضـــايا الثلاث قد مارست وما تزال تمارس أساليب وأدوات أخرى تهادنية للتعامل مع تطور تلك النزاعات الحادة ومعالجتها بجهود تفاوضية دبلوماسية سلمية جرت بالفعل وما تزال جارية بصورة متزامنة مع المعزك العسكرية المذكورة.

ففى قضية تشاد نذكر جهود المصالحة الوطنية بين فصائل الشماليين فى مؤتمر كانو الأول (٧ — ١٦ مارس ١٩٧٩) ومؤتمر كانو الثـــانى (٣ — ١١ ابريل ١٩٧٩) ثم اتفاق الانسحاب المتزامن من أراضى تشاد ما بين ليبيا وفرنسا فى سبتمبر ١٩٨٤ ، ثم مؤتمر المصالحة الوطنية فى برازافيل فى أكتوبر ١٩٨٤ واجتماع ميتران والقذافى فى كريت يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ ثم الجولة الافريقية لرولان ديما وزير خارجية فرنسا لاجراء حوارات مع أطراف الصراع التشادى فى ابريل ١٩٨٥ .

وفيما يتعلق بالجهود الدبلوماسية الأخيرة لتسوية مشكلة الصـــحراء الغربية فانها تتركز فى دور الوسيط الدولى الذى يضطلع به بيريز دى كويلار الأمين العام للامم المتحدة منذ العام الماضى (١٩٨٦ — ١٩٨٧) لاستطلاع آراء ومواقف الأطراف المتصارعة فى الشمال الافريقى وذلك بناء على تكليـــف الجمعية العامة للمنظمة الدولية بقرار فى نوفمبر ١٩٨٥ للامين العام بالسعى لحل النزاع حول الصحراء الغربية .

واقترح دى كويلار على الاطراف المعنية ما أسماه « خطة الامم المتحدة » وقوامها اجراء وساطة من جانبه باسم الأمم المتحدة بين تلك الأطراف وهى المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو ، على أن تتم هذه الوساطة بطريقة غير مباشرة أى مع كل طرف على حدة . وهنا رفضت الجزائر لتصميمها على الحوار المباشر بينما رفض المغرب لعدم اعترافه بالوجود السياسى الحقيقى لظاهرة البوليزاريو(٣١) .

كذلك فشلت محاولة أخرى للتسوية الدبلوماسية الجماعية المغربية ، وظهرت فى اطار مؤتمر الأحزاب السياسية فى دول المغرب والذى انعقد

---

(٣١) أحمد نافع : مؤتمر هرارى وتشجيع دى كويلار فى مهمته لحل مشكلة الصحراء ، الأهرام ، ١٩٨٦/٨/١٥ .

فى طنجة عام ١٩٨٣ فى مناسبة الذكرى الثامنة والعشرين للتضامن المشترك المغربى من أجل الاستقلال وكان الاقتراح يدعو الى عقد ما عرف باسم « القمة المغاربية » التى تجمع رؤساء الدول الخمس فى شمال افريقيا كاجراء تنظيمى على أعلى مستوى سياسى كفيل بانهاء نزاع الصحراء . الا ان هذه المحاولة اخفقت بدورها بسبب اصرار الجزائر على حضور ممثلى البوليساريو ضمن دول المغرب الكبير(٣٢) .

وللملك فهد بن عبد العزيز آل سعود جهود واضحة فى السعى نحو تقريب وجهات النظر بين الملك الحسن الثانى والرئيس الشاذلى بن جديد فى الأونة الأخيرة ولكن دون نتائج ملموسة واقعية .

ومن ابرز مظاهر المساعى السلمية لحل صراع جنوب السودان ما تم فى العام الماضى (١٩٨٦) من اتصالات رسمية تمت فى اجتماع بمدينة كوكادام فى اثيوبيا فى شهر مارس بين ممثلى التجمع الوطنى السودانى وممثلى حركة وجيش تحرير شعب السودان ، ثم اجتماع صادق المهدى بصفته رئيس حزب الأمة القومى فى السودان مع العقيد جون قرانق بصفته رئيس حركة تحرير شعب السودان ، فى اديس أبابا باغسطس ١٩٨٦ . هذا ولم تسفر هذه الاتصالات المذكورة عن أى تقدم ايجابى نحو انهاء الحرب الأهلية داخل الدولة السودانية .

اذن نخلص الى أن الاخفاق العام كان هو القاسم المشترك الأعظم بين جميع تلك المساعى الدبلوماسية للحل السلمى ، المذكورة بشتى صورها، والتى لم تتوصل حتى الآن الى الانهاء الجذرى الحاسم لتلك النزاعات الثلاثة، بحيث استقرت فى الأذهان فكرة الأحادية المطلقة للحل العسكرى . وبمعنى آخر ، أن تستمر الأطراف المتصارعة فى الحرب العسكرية وبأدوات العنف المادى المنظم الحكومى وغير الحكومى ، حتى يتم لأحد طرفى الصراع انهاك الطرف الآخر فيجهز على قواه ويفرض عليه ارادته الشاملة بسياسات الأمر الواقع .

---

(32) John Damis, Conflict in Northwest Africa, op. cit., PP. 139 - 146.

الحقيقة الخامسة :

تتماثل هذه القضايا الأفروعربية الثلاث فى عمق تأثر تطوراتها المتلاحقة بأدوار القوى الخارجية فيها ، والتى تحدد تحديدا حاسما منعطفات كثيرة فى نفس المسارات الواقعية للنزاعات الثلاثة وان كان هذا التحديد الحاسم المذكور يتفاوت فى الدرجة والكثافة والمدة من نزاع الى آخر .

وقبل تحليل أدوار القوى الخارجية فى هذه القضايا ، يجدر بنا ملاحظة ظواهر التناقض الحاد بين ما هو معلن رسميا ودعائيا ، وما هو واقع وحقيقى ، فى مواقف تلك القوى الخارجية المتدخلة بشدة فى تلك القضايا .

فالجزائر تؤسس موقفها من قضية الصحراء على مبادىء مثالية على راسها مناصرة الشعب الصحراوى فى ممارسة حقه السياسى الطبيعى فى تقرير مصيره القومى ، ومساندة حركة التحرر الوطنى الصحراوية ضد المغتصب المحتل المغربى ثم ترفع الجزائر لواء قدسية الحدود الافريقية التى تستقل بناء على تخطيطها الاقليمى أى دولة افريقية من الحكم الاستعمارى الأوروبى السابق .

أما المملكة المغربية فهى تعلن ممارستها لحقها السيادى الطبيعى كدولة فى استعادة جزء مغتصب فى الماضى القريب من ترابها الوطنى الأصيل ، واسترداد جزء أصيل من امتدادات شعبها المغربى جنوبا . وترفع المغرب فى هذا الصدد شعار احترام الحدود التاريخية الواقعية للدولة المغربية الكبرى والتى لم يعرف التاريخ الوسيط والحديث حتى أواخر القرن الماضى ، سواها ، فى كل النطاق الأرضى الشاسع الذى يصل ما بين السواحل الشمالية والشمالية الغربية لافريقيا ، ونهر السنغال جنوبا .

وفرنسا تدعى أن تدخلاتها العسكرية السافرة المتكررة فى أراضى تشاد ما هى الا تنفيذ قانونى طبيعى لالتزامات وردت فى اتفاقيات تعاون عسكرية شاملة مبرمة بين دولتى تشاد وفرنسا وارتبطت بها كل من الدولتين ومن ثم فان التحرك العسكرى الفرنسى فى تشاد هو تصرف دولى مشروع خاصة وانه يستهدف مساعدة « دولة صديقة » فى الحفاظ على بقائها وكيانها من الهدم فى مواجهة القوى العسكرية الليبية التى تغلغلت حتى أعماق الاقليم التشادى .

وليبيا استندت فى تحركاتها العسكرية الكثيفة فى تشاد الى مبدأ اقرار الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة الشاملة بين فصائل الصراع السياسى التشادى فى جبهاتها الجنوبية المباشرة التى ترتبط مع ليبيا بأواصر شديدة الأهمية ، من النواحى الطبيعية والأمنية والبشرية والدينية والحضارية التاريخية .

واثيوبيا تظهر ذاتها فى الأونة الأخيرة بمظهر الوسيط المنزه عن الأغراض ، والهادف الى اقرار السلام الوطنى بين ربوع الدولة السودانية ، الجار الغربى المباشر .

هذه الشعارات المثالية سالفة الذكر المعلنة من قبل الأطراف الخارجية التى تتدخل فى تطورات القضايا الثلاث محل التحليل ، انما تخفى فى طياتها الدوافع الحقيقية لتلك القوى . فهى جميعا بلا استثناء تستهدف من حركتها ، سواء العسكرية العنيفة أو الدبلوماسية التهادنية السلمية ، تحقيق مصالح اقتصادية واستراتيجية واقرار او استتباب نفوذ سياسى اقليمى لقوى محلية يعكس أغلبها تخطيطات استراتيجية لقوى خارجية تسعى الى التحكم فى مصير افريقيا العربية .

ان ليبيا تدفع بقواتها المسلحة منذ ١٩٧٣ الى العمق الاقليمى التشادى سعيا الى فرض تحقيق مصالح جوهرية بمنظور الأمن القومى الليبى ، فتشاد تمثل عمقا استراتيجيا عسكريا اقليميا وبشريا واجتماعيا للكيان الليبى ذاته . ان شمال ووسط البلاد يقطنه نحو مليون مسلم من أصول عربية كما أنه يشتمل طبوغرافيا على نقاط عسكرية بالغة الخطورة فى جبال التبستى بصفة خاصة ، بالاضافة الى المراكز الحضارية الهامة فى تلك المناطق . كذلك تقدم ثروة تشاد التعدينية من النفط واليورانيوم ضمانة مستقبلية بديلة عن نضوب احتياطيات البترول الليبى . ثم تأتى الأهمية القصوى لشريط أوزو فى أقصى شمال جبال التبستى فى أراضى تشاد ، بالنسبة لليبيا . فالنظام الليبى يدعى لنفسه أحقية اقليمية تاريخية فى ذلك الشريط المذكور والذى تبلغ مساحته ١٠٠ الف كم٢ وتوجد فى باطنه خام البترول وخام اليورانيوم وتسكنه قبائل هى امتدادات بشرية واجتماعية وحضارية لقبائل اقليم فزان بجنوب ليبيا . ولقد احتلت القوات الليبية بالفعل شريط أوزو منذ عام ١٩٧٣ بموجب اتفاقية

حسن جوار أبرمها القذافى مع الرئيس التشادى الأسبق فرانسوا تومبلباى واقيمت بناء عليها « منطقة تضامن » على الحدود المشتركة بين البلدين . ومن المفارقات التاريخية الساخرة أن القذافى يستند فى مطالبته بضم شريط اوزو نهائيا الى اقاليم بلاده ، الى مقاصة استعمارية قديمة تعود الى عام ١٩٣٥ وابرمها موسوليني مع بيير لافال فى اتفاق لم يصدق عليه رسميا آنذاك ، وينص على أن تبادل فرنسا ليبيا التى كانت مستعمرة ايطالية فى ذلك التاريخ ، جزءا من شمال تشاد مقابل جزء من غرب ليبيا تم بالفعل الحاقه بالشرق الجزائرى(٣٣) . واستكمالا لاعتبار الثروة المعدنية التشادية فى تفسير الموقف الليبى هناك ، يذهب بعض المحللين الى أن الدافع الأول لليبيا من توغلها فى تشاد هو نشر القوات الليبية فى مواقع تساعدها على نشر القلاقل العنيفة وهدم استقرار دولة النيجر، المتاخمة غربا لأراضى تشاد ، والتى تتميز بثروة كبيرة من خام اليورانيوم(٣٤) .

ومن ناحية اخرى تنطلق السياسة الليبية فى تشاد من «عقدة المحاصرة» أو عقدة العزلة الاقليمية التى يعانى منها النظام الليبى نظرا لتوتر علاقاته شرقا مع مصر وغربا مع تونس والجزائر بعد تكرار فشل محاولاته للتقارب أو للوحدة مع أى من جيرانه الثلاثة المذكورة . هذا بالاضافة الى الضغوط الامريكية الدبلوماسية والمقاطعة الاقتصادية الامريكية الآتية من الشمال . ومن ثم تظهر ضرورات فى الرؤية الليبية للامتداد جنوبا نحو تشاد من اجل تخفيف آثار تلك الضغوط المذكورة من الشرق والغرب والشمال .

هذا وان كانت بعض الدراسات الغربية تركز فى تحليلها للموقف الليبى من قضية تشاد على الأبعاد الدينية والثقافية والعرقية فتعتبر هذه الدراسات أن سياسة القذافى فى تشاد ما هى الا خطوة أولية لتحقيق ما يستهدفه الرئيس الليبى من اقامة امبراطورية اسلامية فى الصحراء الكبرى الافريقية تحت زعامته ، على أن تنطلق من تشاد أولا ثم تمتد بعد ذلك الى السودان

---

(٣٣) نبيه الاصفهانى ، تشاد من الحرب الاهلية الى حرب التحرير ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

(34) David Yost, Fren-ch Policy in Chad and the Libyin Challenge. Orbis, vol. 26, n$_o$ 4 (Winter 1983), P. 971.

والنيجر ونيجيريا ، ومن ثم فان تحرك القذافى فى شمال تشاد يستهدف اقرار السيطرة الاسلامية الشمالية على الجنوبيين المسيحيين(٣٥) .

وترى دراسات أخرى أن التدخل الليبى الكثيف فى شئون الجارة الجنوبية ، تشاد ، انما يرجع أساسا الى امتصاص مظاهر الغضب الشعبى الداخلى بين أوساط الشعب الليبى من جراء ممارسات القذافى القمعية الشديدة لخصومه وتحويل الرأى العام الليبى الى شواغل خارجية مثيرة للاهتمام(٣٦) .

وأخيرا ، وببساطة ، ألا يسعى القذافى الى ايجاد نظام حكم موال له فى تجامينا ، عاصمة دولة المؤخرة الاستراتيجية لليبيا ؟

أما فرنسا التى احتلت تشاد احتلالا عسكريا مباشرا طيلة ستين عاما من سنة ١٩٠٠ الى ١٩٦٠ ، فانها عادت وتدخلت عسكريا علنيا بعد استقلال الدولة التشادية أكثر من ٤ مرات متتالية على مدى عشرين عاما وكانت أهمها عملية « مانتا » من ديسمبر ١٩٨٣ الى فبراير ١٩٨٤ لمساعدة قوات حسين حبرى ضد قوات عويدى وما زال الوجود العسكرى الفرنسى الكثيف قائما فى أراضى تشاد جنوب خط عرض ١٦٥ شمالا . كما أن فرنسا قدمت الى تشاد منذ استقلالها ما قيمته ثلث المعونة الفرنسية العسكرية الاجمالية الى افريقيا الفرانكوفونية جنوب الصحراء(٣٧) .

والتفسيرات الموضوعية لهذا الموقف الفرنسى شديد الخصوصية من قضية تشاد تتبلور فى اعتبارات مصلحية اقتصادية وسياسية محضة . ففرنسا تحتكر محصول تشاد الرئيسى من القطن ، كما أن فرنسا تسعى الى اثبات مصداقيتها فى قيامها بالفعل بالحماية الواقعية العسكرية للنظم الموالية لها فى اطار الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية خاصة فى غرب ووسط افريقيا ، وتحرص فرنسا على اقرار استمرارية نفوذها الشامل فى هذا

---

(35) Thomson, op. cit., P. 119.

(36) Charles Tripp, «La Libye et l'Afrique,» in La Politique Etrangere, n$_e$ 2, 1984, P. 317.

(37) David Yost, Fren-ch Policy .., ou. cit., P.P. 966 - 968

الجزء من افريقيا بالذات فى مواجهة محاولات نيجيريا لاحتلال موقع الدولة القائد فى غرب افريقيا(٣٨) .

ومن جهة اخرى تمثل تشاد من المنظور الاستراتيجى الفرنسى لمصالحها فى القارة الافريقية ، خط دفاع أساسى عن أمن ثلاث دول فرانكوفونية هامة بوسط القارة هى النيجر والكاميرون وجمهورية وسط افريقيا . كما تحتل قاعدة نجامينا الجوية ذاتها نقطة ارتكاز خاصة فى مجال التسهيلات الجوية العسكرية المفتوحة امام الطيران الفرنسى الى جانب قواعد داكار وجيبوتى وليبرفيل .

ومن الحقائق التى يجدر بنا تسجيلها ان الدور الفرنسى فى قضية تشاد ، رغم كثافته واستمراريته ، انما يتفاعل مع تيارين متناقضين من الضوابط الموضوعية الحركية والتى تعتبر واقعيا خارجة عن نطاق المصالح الفرنسية المباشرة فى اراضى تشاد واقتصادياتها . التيار الأول يعمل على تحديد ذلك الدور الفرنسى أو تضييق آثاره وهو مجمل المصالح الفرنسية الخاصة الموجودة فى ليبيا . والتيار الثانى يضغط فى سبيل توسيع وتكثيف الدور الفرنسى فى تشاد ، وهى مقتضيات تمثيل فرنسا لمصالح المعسكر الغربى ككل فى وسط وغرب القارة الافريقية .

ذلك أن فرنسا لا تتدخل فى قضية تشاد تدخلا مطلقا لا حدود له بل ان مصالحها الاقتصادية فى ليبيا تضع تحفظا وتنسيبا على حركة السياسة الفرنسية فى تشاد .

فهناك أكثر من خمسين شركة فرنسية عاملة فى ميادين التجارة والأعمال والاستثمارات داخل ليبيا وهناك اتفاقيات صناعية قيمتها أكثر من مليار دولار تربط ما بين طرابلس وباريس ، والشركات البترولية الفرنسية تتمتع بمعاملة متميزة داخل دوائر النفط الليبية . هذا بالاضافة الى مبيعات السلاح الفرنسى الضخمة الى ليبيا .

أما المجموعة الثانية من الضوابط الحركية التى يخضع لها الدور الفرنسى فى تشاد فتتركز فى لزوميات قيام فرنسا بتمثيل مصالح المعسكر الغربى فى

---

(38) V. Thomson, op. cit., p. 130.

أواسط وغرب القارة الافريقية . ذلك أن تشاد ، كما سبق ذكره ، تحتل بموقعها جزئية رئيسية من القلب الاستراتيجى للقارة مما يجعل لها بالضرورة أهمية خاصة فى تخطيط استراتيجيات الصراع العالمى بين القطبين على افريقيا . وهذا ما يفسر كلا من الامدادات السوفيتية العسكرية للتدخل الليبى فى تشاد وكذلك المعدات العسكرية الامريكية بعشرات الملايين من الدولارات المقدمة الى قوات الحكومة التشادية بزعامة حسين حبرى مما كان له أبلغ الأثر فى الانتصارات الأخيرة للقوات التشادية على القوات الليبية خاصة بعد انضمام قوات عويضى المنشقة فى السابق الى قوات حسين حبرى منذ أكتوبر الماضى (١٩٨٦) .

هذا بالاضافة الى اعتبار اقتصادى امريكى آخر حيث تسير شركة النفط الامريكية « كوتكو » على عمليات التنقيب عن البترول خاصة فى القسم الشمالى والشرقى من الأراضى التشادية .

وفى جنوب السودان وعلى الرغم من الطبيعة الداخلية الصميمة للصراع الدائر بين الشماليين والجنوبيين فان القوى الخارجية تلعب دورا هاما وان كان دون الصبغة العلنية أو الدعائية ، فى استثمار تلك القضية لتحقيق مصالحها الذاتية المختلفة وعلى رأس تلك القوى الخارجية الهيئات والبعثات التبشيرية المسيحية وكذلك الهيئات والمنظمات الاسلامية العالمية مثل رابطة العالم الاسلامى والمؤتمر الاسلامى . كما تقوم دول حوض نهر النيل بأدوار متباينة الأثر والفعالية فى مسار الصراع الجنوبى الشمالى بالسودان تبعا لاعتبارات الأمن القومى لكل من تلك الدول ووفقا لطبيعة علاقاتها بأحد طرفى هذا الصراع أو حسب ارتباطاتها الدولية الأوسع بأحد القطبين أو بأحد المعسكرين الكبيرين ولذلك تتفاوت وتتلون وتتأرجح مواقف كل من اثيوبيا وأوغندا وكينيا ومصر وزائير ، انطلاقا من الاعتبارات سالفة الذكر .

أما بالنسبة لمصالح القطبين العظميين فى قضية جنوب السودان فان الباحث لا يجد تعبيرات سلوكية أو دلائل مادية قاطعة على تدخل العملاقين فى تطورات تلك القضية ، الا أن التحليل الجيوستراتيجى وكذلك اعتبارات توازن القوى العالمى انما توضح جميعها أن منطقة جنوب السودان تمثل للاتحاد السوفييتى ما يمكن أن يسمى « كردون صحى » لمناطق النفوذ

السوفييتى القائمة والمستقرة منذ السبعينيات فى باب المندب والقرن الافريقى وقواعد مدخل البحر الأبيض والمحيط الهندى . وفى الجهة المقابلة وبالمنظور العكسى فان السياسة الامريكية تنظر الى منطقة جنوب السودان بصفتها حاجزا وقائيا يستطيع بحكم موقعه أن يكون مانعا للمد الشيوعى الى عمق القارة الافريقية .

ومن ثم فان الدور السوفييتى والدور الامريكى فى قضية جنـــوب السودان قائمين من حيث الجوهر الموضوعى وان كان تطبيق لزومياتهما يتم بقوى اخرى وسيطة ، بعضها محلى يقع بالقرب من أرض النزاع والبعض الآخر اخرج عن القارة الافريقية .

وفى قضية الصحراء الغربية تتضح بجلاء الأبعاد المصلحية الاستراتيجية والاقتصادية لمواقف الأطراف الخارجية المتصارعة .

ان كلا من المغرب والجزائر على حد سواء ترى فى السيطرة على هذا الاقليم الصحراوى الضخم قيمة استراتيجية مزدوجة قوامها النفـــاذ الى العمق الافريقى عبر الصحراء الكبرى ثم الحماية الأمنية الأســـتراتيجية الذاتية غربا بالنسبة للجزائر وجنوبا بالنسبة للمغرب . كذلك فان من يسيطر على هذا الاقليم يكون اقرب من سواه فى التوصل الى وضعية « الدولة الربان » أو الدولة القائد لمنطقة شمال افريقيا أو المغرب العربى ككل . وهذا هو ما تطمح اليه كل من الدولتين على أساس من اقتناع ذاتى لدى كل منهما فى هذه الوضعية الزعامية المتميزة اقليميا . فالجزائر تبنى طموحها وأحقيتها فى هذه الزعامة المغربية على ثقلها الثورى الوطنى التحررى فى اطار العالم الثالث عامة وفى افريقيا والعالم العربى على وجه الخصوص . والمغرب تؤسس قناعتها فى هذه الأحقية على تراثها التاريخى والروحى والحضارى فى منطقة شمال غرب افريقيا حتى حدود الصحراء الكبـــرى الافريقية على مر العصور الوسيطة والحديثة .

ولكن للاعتبارات الاقتصادية تحديد حاسم فى مواقف المغرب والجزائر من قضية الصحراء . ان المغرب اذا دان له اقليم الصحراء بثروته الفوسفاتية الضخمة انما يصبح القوة الثانية فى السوق العالمى لهذه المادة الأساسية

فى المجال الزراعى ، جنبا الى جنب الاتحاد السوفييتى ، وخلف الولايات المتحدة الامريكية مباشرة .

والجزائر اذا استطاعت أن تقيم دويلة تابعة لها فى الاقليم الصحراوى فانها سوف تضمن نافذة اطلنطية شديدة الأهمية تمر منها بسهولة وبتكاليف منخفضة ، صادراتها الى العالم الخارجى من الحديد والبترول والغاز الطبيعى حيث أن مناجم الحديد تتركز فى تندوف فى أقصى الجنوب الغربى الجزائرى كما تقع الغالبية العظمى من آبار البترول ومناطق الغاز الطبيعى فى جنوب البلاد الجزائرية .

كذلك فان للجزائر مصالح أكيدة فى الاستفادة من مزايا التعامل الاستثنائى مع جار ضعيف يدين للجزائر بوجوده ويمتلك طبيعيا ثروات معدنية واحتياطيات ضخمة غير مستغلة من الحديد والبترول تحت سواحله الاطلنطى(٣٩) .

الا أن الاستقطاب العالمى غير قائم حتى الآن بين طرفى قضية الصحراء الغربية نظرا للتشابك الشديد فى علاقات الدولتين العظميين ، المصلحية الاقتصادية ، مع كل من طرفى الصراع . فعلى الرغم من الاتجاه السياسى الخارجى العام لدولة المغرب المتقارب مع المعسكر الغربى ومع مصالحه فى افريقيا ، الا أن للاتحاد السوفييتى مصالح اقتصادية ضخمة فى المغرب متمثلة فى صفقة القرن من الفوسفات المبرمة بين موسكو والرباط عام ١٩٨٠ ، وفى حصول الاتحاد السوفييتى على امتيازات للصيد فى المياه المغربية الساحلية المحيطية .

وفى الجهة المقابلة فان للولايات المتحدة مصالح ضخمة تكاد تكون احتكارية فى مجال الغاز الطبيعى الجزائرى ، هذا رغم الصبغة الاشتراكية التقدمية الغالبة على ايديولوجية النظام الجزائرى الحاكم ورغم الروابط الدولية الخاصة ما بين موسكو والجزائر .

---

(٣٩) محمد عبد الغنى سعودى : مشكلة الصحراء الغربية ، دراسة فى خلفية الصراع وتوطره ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ابريل ١٩٨٣ ، ص ٧ ط.

اما فرنسا الدولة الاستعمارية الأم فى شمال افريقيا . فى الماضى القريب ، فبعد أن اتخذت فى بداية الصراع موقفا مؤيدا تماما للدعاوى المغربية ورافضا لانتشار ظاهرة الدول القزمية فى افريقيا ، الا انها عادت واتخذت موقفا وسطا بسبب ارتباطاتها التجارية بالجزائر ، فأصبحت تؤيد اجراء استفتاء حول مصير الصحراء تحت اشراف الأمم المتحدة .

هذا ورغم عدم وضوح ظاهرة الاستقطاب الدولى فى غمار صراع الصحراء الغربية ، حتى الآن ، فان الحقيقة المطلقة تظل قائمة وهى أن منطقتى شمال وشمال غرب افريقيا تحتلان نقطة تركيز واهتمام بالغين ضمن محددات الاستراتيجية البحرية لكل من العملاقين ، سواء فى البحر الأبيض المتوسط او فى المحيط الاطلنطى(٤٠) .

وختاما للتحليل ، ان كانت هذه الدراسة المقدمة تسعى الى اثبات أوجه واقعية للمقاربة التحليلية بين أهم القضايا الافروعربية فى عقد الثمانينيات المعاصر فان هذه القضايا الثلاث نفسها تتباعد فيما بينها اذا سعت الدراسة الى تصور الحل الأمثل لكل منها وفقا لمقتضيات الطبيعة الخاصة لكل من تلك القضايا .

ذلك ان حل مشكلة جنوب السودان يتركز أساسا فى تغييرات جذرية تندرج فى اطار السياسة الداخلية السودانية وفى صورة مشروعات انمائية شاملة تطويرية وتحديثية لمناطق الجنوب وبصفة خاصة اقامة شبكات مواصلات برية ونهرية وجوية تربط ما بين أقصى البقاع الجنوبية النائية بالعاصمة السودانية . هذا مع ضرورة التعديلات الدستورية النظامية للبنيان الرسمى للدولة السودانية ذاتها بحيث تترسخ مبادىء العلمانية فى السياسة والحكم مع اعتبار خاص للتعددية الثقافية والعرقية القائمة واقعيا فى البنية الاجتماعية السودانية .

---

(٤٠) ايناس المهدى : مشكلة الصحراء الاسبانية سابقا ، مرجع سابق ص ٨٦ .

— عبد الرحمن اسماعيل محمد الصالحى : التسوية السلمية للمنازعات فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٨٨ — ١٨٩ .

ويختلف الأمر جوهريا فى قضية تشاد حيث ترتكز التسوية النهائية السلمية للصراع على اعادة تخطيط مشترك لأسس وأولويات الحركة الخارجية لكل من النظام الليبى والنظام التشادى ، كل فى مواجهة الآخر . وبمعنى آخر أن يتخلى القذافى عن نظرته التوسعية الاقليمية تجاه أراضى تشاد وان تعترف حكومة نجامينا بالروابط الاقتصادية والبشرية المتميزة بين بلدين جمعت بينهما حتميات التاريخ والجغرافيا والحضارة .

أما فى قضية الصحراء الغربية فهناك متغير ثالث غير الطرفين الأساسيين ، هو كيان دولى جديد ، مهما كانت خلفيات نشأته الواقعية ، فانه معترف به حاليا من قبل ٦٤ دولة من أعضاء المجتمع الدولى (منها الهند ويوغسلافيا) ، وأعنى به الجمهورية الصحراوية العربية . ومن ثم فان أى حل حقيقى بين الطرفين المتصارعين الأساسيين ، المغرب والجزائر ، يكمن فى الصيغة التوفيقية الوسطى ، التى يمكن ان تتوصل اليها الدولتان بشأن مصير هذا الكائن الدولى الجديد .

أ٠ د٠ عبد الملك عودة :

مجال الصراع فى القرن الافريقى :

هناك عدة ملاحظات تخص أزمات القرن الافريقى تتمثل فى معطيات جغرافية تاريخية واقتصادية تراكمت لتعطى مجموعة من الأزمات :

الملاحظة الأولى : هناك استمرار فى صراعات القرن الافريقى وهذا له ارتباط بالمتغير الخارجى فنذكر انه ما بعد الحرب العالمية الأولى وما بين الحربين هناك صراع ايطالى فرنسى وانجليزى ، وحاليا هناك صراع امريكى سوفيتى وفرنسى ، فالدور الأصلى للمتغير موجود ونجد كذلك وبشكل متغير دورا لليبيا واليمن الجنوبية والسعودية ومصر فى فترة من الفترات ، فالصراع الدولى قائم مع كل أبعاده وكل دولة مع حلفائها ، ويتم ذلك سواء تعلق الأمر بدولة مستعمرة أو مستقلة بالمعنى القانونى فى الأمم المتحدة .

وهذه النقطة ترتبط معها نقطة أخرى تتعلق بالبحر الأحمر فالمفترض أن البحر الأحمر فى نظرى بحر داخلى قيمته تابعة وليست أصلية حيث ان

قيمته الأساسية تتمثل فى الاخدود السكانى والبشرى الذى هو وادى النيل الذى يعتبر نقطة مهمة للحرب فى البحر الاحمر أو ما بعده الى الخليج البترولى ، وأظن أن تجربة قناة السويس بعد العدوان الاسرائيلى والنكسة وتجربة اغلاق باب المندب فى حرب ١٩٧٣ تؤكد هذا اى أن البحر الأحمر اثر هذه الأحداث يمكن أن يغلق وتبقى قيمته تابعة وليست أصلية .

الملاحظة الثانية : هناك تقدم فى نوعية السلاح العالمى فى قوة النيران ووسائل نقل السلاح ، وأنواع الصواريخ والغواصات عابرة القارات ، القنابل النووية ، المركبات الفضائية ، شبكات الاتصال والتجسس العالمية لجمع المعلومات ، لكن بالرغم من هذا مازال للارض فى القرن الافريقى قيمة، وهذا واضح من السيطرة على السواحل وعلى الهضبة وفى انتقال تحالف الاتحاد السوفيتى من الصومال الى اثيوبيا ، مما أدى بالولايات المتحدة الى تطويق المنطقة بعد هذا التحالف .

الملاحظة الثالثة : الصراعات فى القرن الافريقى كشفت عن تناقضات جذرية أحيانا وشكلية أحيانا أخرى بين ما يسمى سياسات التضامن العربى وسياسات التضامن الافريقى فبحكم جامعة الدول العربية هناك تضامن عربى وهناك معاهدات دفاع مشترك وبحكم ميثاق منظمة الوحدة الافريقية هناك تضامن أفريقى يؤمن بعدم تغيير الحدود وابقائها على ما كانت عليه والدول الافريقية متعارفة على هذا . هاتان السياستان ومن خلال التحالف الاستراتيجى العربى الافريقى يجب الا تتناقضا ، لكن الذى حدث أنه نتيجة الصراع الدولى ونتيجة قيام بعض الدول العربية بادانة الدولة التابعة أو الدولة الأداة ، بدأ يظهر التناقض ، فهناك قضية الصراع الصومالى الاثيوبى فمهما قيل فى قضاياه الفكرية وهل هو استعمار أو نصف استعمار ، لكن هناك اقرار بوجود أقليات ولكن تأييد الدول لجانب ضد جانب آخر له دور فى أزمة ومصداقية التعاون العربى الافريقى ، فوحدة أراضى اثيوبيا تأتى من قضية أرتريا وقضية الاوجادين ، فى الصومال قضايا الحرب الأهلية وهل تعتبر حرب تحرير لتفكيك الدولة الاثيوبية او للحفاظ عليها . المبدأ هنا فى كلا الدولتين ، وفى جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية هو ابقاء الحدود على ما هى عليه يعنى أن ارتريا تبقى تابعة لاثيوبيا .

الملاحظة الأخيرة : تمحور حول العلاقة بين مصر واثيوبيا ، وهى علاقة قديمة بين الدولتين سواء علاقات تاريخية اقتصادية أو دينية ، عسكرية وسياسية ، وأرى أن هذه العناصر وجدت فى عصر المماليك وفى عصر محمد على وخلفائه ، فى عصر الملكية ، ووجدت فى عصر عبد الناصر ، فالقضية هى قضية تنشىء معادلة تجمع هذه العناصر ، بحيث تقلل السلبيات والمتناقضات وتعظم وتنمى الايجابيات او المصالح المشتركة . فهذه العلاقة يجب أن تكون علاقة مباشرة بين القاهرة واديس ابابا ، ولا يمكن اغفالها وانها تقوم على مجموعة من المصالح المشتركطة ، فمصر كانت تبنى سياستها وامنها القومى على أساس وحدة وادى النيل . وهذا شعار موروث عن بريطانيا شعار استعمارى ، لأن بريطانيا حكمت جميع بلاد وادى النيل فيما عدا راوندة وبورندى التى كانت تحت سيطرة بلجيكا .

بعد الاستقلال أصبح النظام الاقليمى لوادى النيل يبحث عن تركيب علاقات تشمل هذه الدول وتمثل مصالح مشتركة عمودها الفقرى مياه وادى النيل والمصالح المشتركة والأمن والدفاع فلابد أن تدخل مصر فى علاقة مباشرة مع هذه الدول . من هنا يأتى دور اثيوبيا ، وأوغندا القوى جدا فى بناء النظام الاقليمى واختراق النظام الاقليمى يجعل مركز مصر ونسقها ضعيفا، ويجعل أيضا الصراع الدولى قويا ، ويتضح ذلك من الاختراقات الاقليمية الليبية السعودية ، ولن أقول الامريكية السوفيتية والفرنسية ، لأن النظام الاقليمى لوادى النيل ومحاولة بنائه حتى الآن لن يقوم الا على التفاهم المباشر بين الدول القوية وفى مقدمتها مصر واثيوبيا .

المناقشات والتعقيبات

د. حسن نافعة :

مفهوم الأمن القومى مفهوم شامل ينطوى ويندرج فى البعد العسكرى بالاضافة الى البعد الاقتصادى ، ولكن وفى هذا العالم لا توجد غير الدولتين الأعظم اللتين هما قادرتين بالفعل على تحقيق هذا الأمن القومى لشعوبهما ، فيما عدا ذلك أعتقد أن جميع دول العالم سواء دول العالم الثالث أو دول متوسطة فهى تعتمد بدرجة أو بأخرى فى امنها على الارتباط بهذه الكتلة أو تلك .

فى هذه الأوضاع الدولية أعتبر أن هناك ظاهرة على جانب كبير من الأهمية وخصوصا اننا عندما نتحدث عن منظمة الوحدة الافريقية وما تلعبه هذه المنظمة لتحقيق مفهوم جماعى للامن فى القارة ، وهذا لا يقتصر فقط على منظمة الوحدة الافريقية وانما ينبق بشكل عام على المستوى الدولى . وفى جميع المنظمات الدولية ، لكن ما نلاحظه هو أنه ليس هناك مفهوم جماعى للامن فى جميع هذه المنظمات ، وبالتالى فالمسالة تعتمد على القوة الذاتيـــة أولا وامكانية بناء هذه القوة الذاتية ، فقدرة الدولة على بناء وحدتها الوطنية وعلى بناء قوتها الذاتية عسكريا واقتصاديا ، وارتباطاتها الخارجية هى التى تشكل بصورة عامة مفهوم الأمن .

والملاحظ ان جميع المحاولات سواء على المستوى الاقتصـــادى أو العسكرى فى شكل منظمات دولية أو فى شكل تحالفات أو اتفاقيات جماعية كلها فشلت اما بسبب التناقضات الداخلية داخل هذه الدول أو بسبب التغلغل الأجنبى وبالتالى نقول ان الحديث عن مبادىء القانون الدولى مسالة لا تسمن ولا تغنى من جوع فى هذا الاطار . فمنظمة الوحدة الافريقية تعتمد على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة ، الا أن هذا المفهوم ليس له اى أساس على الواقع فهو مفهوم نظرى بحت ولا علاقة له بالواقع .

ـــ اريد استفسار حول ارتباط الأمن المصرى بالأمن الافريقى والى اى مدى هذا الطرح .

هو طرح موضـــوعى ، فهل هنـــاك علاقة طبيعية ومؤيدة ، وما هى الترتيبات التى تقوم بها مصر فى سبيل تاكيد هذا المفوهم ، فهناك تطورين فعلا فى الجنوب الافريقى وهما الاتفاقيات التى تمت بين جنوب افريقيـــا وموزمبيق ، ثم دخول الولايات المتحدة فى الصراع العربى الاسرائيلى ، فالى أى مدى يؤثر هذا على قضية الأمن فى افريقيا وهذا التضامن بشكل عام .

السيد عبد الكامل دنيا (المستشار الثقافى بالسفارة المغربية بالقاهرة) :

لا اشاطر الدكتورة نازلى فى قولها ان قضية الصحراء المغربية طرحت للتنفيس عن النظام المغربى فى الداخل ، فالطرح المغربى لقضية الصحراء كان منذ عهد الاستقلال منذ سنة ١٩٥٧ ، وفى اطار هيئة الأمم المتحدة ســـنة ١٩٦٠ ، وذلك فى اطار تصفية الاستعمار الاسبانى فى المغرب انطلاقا من

تحرير سيدى افنى وطرفاية ثم الصحراء المغربية فى ١٦ نوفمبر فى اطـــار اتفاقية مدريد مع الاستعمار الاسبانى ، فهناك تمييز بين حالة المغرب منذ الاستقلال والتحولات التى حدثت بداخله منذ عام ١٩٧٤ لماذا ؟

هناك ثلاثة اسباب :

— فالمغرب فى سنة ١٩٧٤ كان فى اطار نهضة فى الميدان التعليمى والاقتصادى ونذكر هنا مساهمة الشقيقة مصر فى الميدان التعليمى وفى اطار التعاون الثقافى .

— وعلى الصعيد الخارجى نرى اسهام المغرب لدى اشقائه العرب سواء على مستوى الدول العربيـــة أو على مستوى الدول الافريقيـــة أو الاسلامية ونذكر فى هذا الاطار مساهمة المغرب فى حرب اكتوبر .

— الهدف من طرح هذه القضية هو فى الحقيقة ضرب لوحدة المغرب العربى كقوة اقتصادية كقوة اجتماعية لأن هذه الوحدة كانت تشكل دعما للمشرق العربى . فوحدة المغرب العربى وحدة للامة العربية عامة .

اللواء لطعت مســـلم :

ابدأ حديثى عن المتغير الداخلى والمتغير الخارجى ، وأرى كما جاء فى عرض الدكتورة نازلى أن النماذج الصارخة للاستثمارات الخارجية لثغرات فى البنية الافريقية العامة هى الحقيقة العامة فى المتغير الخارجى فى مشاكل الامن ، فالموضوع هناك يتمحور حول قضـــايا الأمن والاستراتيجية ، وفى الحقيقة سمعت الكثير فى قضايا الأمن ولم اسمع عن قضايا الاستراتيجية ، وأرى اننا نضخم من قيمة المتغير الخارجى بينما هو فى الحقيقة استثمار نصف افريقى ، فرغم القوة الكبيرة للدول العظمى الا انها من الواضح غير قادرة على مواجهة شعب يقف أمامها ولكنها حينما تجد الفرصة سانحة لاختراق هذا الشعب هنا تمنح الاستثمارات الخارجية المشكلة اذن فى البنية الداخلية لافريقيا فحتى الدول التى تكلم عنها الدكتور عودة على انها دول مستقرة وثابتة ولها تقاليدها كمصر واثيوبيا ، هذه الدول بدأت تظهر فيها بعـــض مظاهر التفكك حيث انها تظهر بشكل واضح فى اثيوبيا فالحقيقة فى اثيوبيا تتمثل فى انها غير قادرة على الحفاظ لعى التماسك الوطنى الداخلى ، بحيث

ظهرت هناك حركات مضادة وقوية داخل اثيوبيا الدولة العريقة وبالنسبة لباقى الدول هذه الظاهرة واضحة .

— بالنسبة للمتغير الخـــارجى حصل نوع من الخلـــط بين التدخل العسكرى والوجود العسكرى الأجنبى فى افريقيا ، فيجب أن نفرق بين وجود عسكرى خاضع للارادة الوطنية ، يعنى يوظف لصالح البلد ، ووجود عسكرى أجنبى يخضع الارادة الوطنية فرغم تحفظى لا أقول ان ليبيا خاضعة للنفوذ السوفيتى ، بينما استطيع ان أقول أن تشاد خاضعة للنفوذ العسكرى الخارجى .

والمشكلة انه حتى فى الدول التى قادت حركة التحـــرر الوطنى فى افريقيا تحولت الى نوع من التبعية السياسية للوجود الأجنبى ، ويدخل فى هذا الاطار الوجود العسكرى فى الدول العربية فى مصر ، فى ليبيا ، تونس، المغرب ، طبعا الوجود العسكرى فى انجولا غير الوجود السوفيتى فى ليبيا، وهنا أريد توضيح نقطة ، وهى ان انجولا تدخل فى اطار الصراع الدولى ، معن طريقها حصل نوع من تقسيم المحيط الاطلنطى وأصبح شـــماله تابعا للمعسكر الغربى بينما جنوبه تابعا للمعسكر الشرقى ، وهذا يؤكد لنا تأثير الأمن الافريقى على الصراع الدولى .

د. احمد عبد الله :

موضوع الأمن يفرض علينا أن نتحدث عن ظاهرة معقدة لهـــا عدة مستويات فى نفس الوقت ، فهناك الأمن الوطنى والأمن الاقليمى الصغير ، والأمن القارى والامن الكونى أو العام ، فلا يمكن استبعاد الواحدة منهم عند الحديث عن الأخرى .

والشىء المهم هنا هو أن ندرس الاطار التنظيمى لصياغة مفهوم الأمن نفسه والاطار التنظيمى لتطبيقه .

فعند كل هذه المستويات الأربعة نجد أن الدولة الوطنية المستقلة ، هى المنوطة ، على صياغة مستوى الأمن فى اطاره القومى ، اما على مستوى الأمن الاقليمى الصغير من القارة نفسها فتقوم به منظمات قارية صغيرة على المستوى القارى ، هناك منظمة الوحدة الافريقيةو على المستوى العالمى

هناك الحضور الشامل لهيئة الأمم المتحدة . وما الى ذلك من منظمات عالمية .

أنا أدعى أن هناك ضعف تنظيمى فيما يخص مفهوم الأمن وما يخص صياغة مفهوم الأمن وتبيته على كل هذه المستويات ، ونضرب مثالا على مستوى الدولة الوطنية وكيفية اتخاذ القرارات الأمنية فيها فسنجد أنه فى بعض الدول الافريقية يقوم باتخاذ القرارات الأمنية شخص واحد هو الشخص الحاكم والبعض الآخر منها تقوم به المؤسسات العسكرية دون الصفوة المدنية ، وفى البعض الثالث هناك خليط من هذا وذك ، لكن هناك صفوة محددة من الناس تتخذ قرارات الأمن . واذا أخذنا أكبر دولتين افريقيتين سنجد الى أى مدى هذا الأمر واضحا ، فمصر ليس لها منظور أمنى فى تشاد سوى لأنها فى صراع مع ليبيا ، وهذه نقطة ضعف كبيرة ، فلابد أن يكون لمصر موقف أمنى استراتيجى طويل المدى فى تشاد ، بغض النظر عن من بيده الحكم فى طرابلس ومتدخلا فى تشاد أو غير متدخل .

المثال الثانى يتمثل فى دولة أخرى وهى نيجيريا فى حين اتخذت نيجيريا قرارا بطرد مليون عاطل غانى بين عشية وضحاها ، له انعكاسات قوية على الأمن القومى والاقليمى ، فى تلك المنطقة ستشهدها الأجيال القادمة ، وبهذا أريد أن أقول أن صياغة المفاهيم الأمنية فى القارة الافريقية ضعيف للغاية ، مرتبط بالقرار السياسى بمعناه الفردى وليس بمعناه الاقتصادى والاجتماعى والحضارى وهنا سنجد أن المواطن العادى فى القارة الافريقية بدولها واقاليمها له دور ضعيف للغاية فى الصياغات الأمنية المختلفة على عكس المواطن فى القارة الأوربية حيث مستوى النضج السياسى أعلى بكثير ، بعبارة أخرى فطالما أن الأمن يقدم للمواطن الافريقى فى عبوات سابقة التجهيز فلا أمل فى صياغات جديدة ومحترمة تراعى مصالح الشعوب فى نهاية المطاف .

الردود على التعليقات والمناقشات

السفير احمد حجاج :

لا يوجد أمن قومى مائة بالمائة لأى دولة فى العالم ، وكان هذا هو المحك الرئيسى بين المفاوض المصرى والمفاوض الاسرائيلى ، فمصر التى أقامت معاهدة السلام مع اسرائيل لم يمنعها هذا من تأييد منظمة التحرير الفلسطينية فى حين أن القوى العربية الأخرى التى تدعى التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية هى التى تقوم بضرب الفلسطينيين فى المخيمات وتقوم بتصفيات جسدية لا مثيل لها ، ولم تقم بها اسرائيل نفسها حتى الآن ، مصر التى خرجت من الجامعة العربية حافظت على اتفاقية الدفاع المشترك ، فى حين أن الدول العربية الأخرى التى تدعى العروبة لم تؤيد هذه الاتفاقية أو لم تعمل بها .

ومصر اذا رجعنا الى القارة الافريقية هى التى وقعت اتفاقية السلام مع اسرائيل ، ولها علاقات طيبة مع الولايات المتحدة ، فلم يمنعها ذلك من تقديم مساعدات عسكرية الى انجولا ، وموزمبيق ، والتى لها علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتى ، واقول أن لا الاتحاد السوفيتى ولا الولايات المتحدة يرغبان فى رؤية علاقات مصرية مميزة فى النظام العسكرى والسياسى والاقتصادى مع دول جنوب القارة .

منذ عشر سنوات عقد فى مصر مؤتمر القمة العربى الافريقى وحضره كل الرؤساء الأفارقة والرؤساء العرب وكانت مصر هى المحرك الرئيسى لهذا المؤتمر وقد تم خلاله انشاء أجهزة لتوثيق الصلات بين افريقيا وبين الدول العربية وللاسف اتخذت المعاهدة بين مصر واسرائيل للقضاء من دور مصر فى التعاون العربى الافريقى بحيث لا يمكن لافريقيا أن تتعاون مع دولة وقعت اتفاقية مع اسرائيل ، فمصر انسحبت من اللجنة المشكلة للتعاون العربى الافريقى وكنا ننتظر من دول اخرى التى تدعى أنها تساند التعاون العربى الافريقى أن تحل محلها لكن هذا لم يحصل فحتى الآن الدولة الوحيدة التى تقوم بدور فى هذا التعاون هى مصر ، ونلاحظ أن كل الدول التى انتقدت مصر وقاطعتها بعد كامب ديفيد تعود للتعامل معها .

د. نازلى معـــوض :

فيما يتعلق باقليم الصحراء الغربية أنا فى اعتقادى من واقع دراستى لها ، انها مشكلة تتعلق بعملية التجزئة فى القارة الافريقية ، فمن المعروف أن المغرب قد دخل منظمة الوحدة الافريقية وهو يبدى تحفظه رسميا على مبدأ عدم تصفية الحدود . أما الجزائر فقد كانت تدعم هذا الكيان الجديد فى الصحراء عن طريق فكرة الاستفتاء فى الاقليم الصحراوى .

أنا لم أقصد بكلمة تنفيس أن أقلل من موقف المغرب فى قضية الصحراء بل أقول اننى أكثر اقتناعا بالموقف المغربى من الموقف الجزائرى ، بل أقصد بالتنفيس ذكر المقدرات فى هذا الصراع فى وقت معين بمعنى الأســـباب المباشرة فأنا لا أجادل فى صميم القضية بالنسبة للمغرب فى كونها أراضى مغتصبة ، وهذا وضح فى المنظمات الدولية التى أكدت على ان اقليم الصحراء الغربية ثبت على مر التاريخ أن له علاقات قانونية شرعية بمركز السلطة فى المغرب .

أ. د. عبد الملك عـــودة :

ـــ الاستقرار بالنسبة لبعض الدول الافريقية والذى تحدثت عنه ليس استقرارا مطلقا ، وانما هو استقرار نسبى وكلمة نسبى كلمة تبدأ من الصفر وترتفع الى أعـــلى ، فكل دولة من دول افريقيـــا عرفت استقرارا من نوع خاص ، فالحرب الأهلية فى السودان استمرت سبعة عشر عاما ، والاستقرار بالتالى فى هذه المنطقة سيأخذ شكلا مميزا خاص به ، أما فى اثيوبيـــا ، فلا أرى أن الاضطرابات الحالية قد وصلت الى مرحلة اثارة المخاوف عنها ، فالصراع مستمر بين الامراء والرؤساء منذ فترة طويلة ، وحتى لما ســـيطر هيلاسلاسى على الحكم بمساعى الامريكيين والانجليز . فكلمة نسبى هنا مهمة ، والقياس فيما بين الدول بشأن الاستقرار يتم مع الأخذ بعين الاعتبار بخصوصية كل دولة .

ـــ الأمن القومى مرتبط بالدولة وبالشعب فمن الضرورى أن يكـــون للشعب دولة وللدولة حكومة تعبر عن نظام سياسى اقتصادى اجتماعى ، فكل دولة لها أمن قومى خاص بها ، فهناك مثلا اثنتا وعشرون أمنا قوميـــا عربيا . وذلك بعدد الدول العربية ، والاشكال الذى يجب أن نبحث فيه

حاليا هو ما هو كائن اما ما يجب أن يكون فذلك لن يؤدى بنا الى نتـــائج ايجابية .

أ. د. على الدين هلال :

بالنسبة لرؤيتنا للامن القومى المصرى يجب ان نسلم أن هناك مؤسسات مصرية داخل القوات المسلحة وداخل وزارة الخارجية ، وفى داخل المخابرات العامة تقوم بمهام التقرير الاستراتيجى لكافة أمن مصر واحيانا نصل الى قناعات قريبة جدا الى ما نصل اليه نحن المدنيين ، المشكل هو أن هـــذه الحوارات لا تطرح على الراى العام ، وهى ليست جزء من الحوار السياسى ولكن يقوم بها بعض الاخوة الفنيين الذين يرفعونها الى صانع القرار والذى قد يقراها وقد لا يقراها ، قد يفعل بها وقد لا يفعل .

obeikan.com